

## خاتمة الطبع

اما بعد الحمد لاهله \* والصلاة على اهلها \* فان هذه الرسالة النافعة المسماة \*  
 \* بالقول الواثق \* في اصول حديث النبي الصادق \* لما كانت ذات الفوائد  
 الجليلة \* والعوائد الجزيلة \* فتوجه الى طبعها مؤلفها الفقير ( محمد عبد الباقي الافغاني )  
 ذو العجز والقصير \* بتصحيحه وتصحيح الفاضل الاوحد \* والسيد الامجد \*  
 شيخ مشايخ هذا العصر \* الشيخ ( حسين افندي الجسر \* ) دام فيضه \*  
 ومد ظله \* فجاءت بعد الطبع مما تسر النواظر \* وتجلو البصائر \*  
 وكان ذلك في العشر الاول \* من شهر شوال المتسلك في  
 السنة السابعة عشرة بعد الالف وثلاثمائة من هجرة  
 رسول الثقلين \* عليه صلاة رب المشرقين \*  
 ما دام وجود القمرين \*  
 « تمت بالخير »

\* حقوق الطبع محفوظة للمؤلف \*



الصواب بحيث ارتفع عن حال من لا يعقل مثله وان كان له دون خمس والا فلا يصح سماعه وان كان ابن خمسين سنة وهذا في السماع دون الحضور للبركة وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال في مجالس الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك الحضور حال الطفولية والصغر من اجازة الشيخ للاطفال اجازة خاصة او عامة لان رواية الحديث لا تصح بدون السماع والاجازة ولا سماع هنا فلا بد من الاجازة ومنع قوم رواية الصبي مطلقاً والاصح في سنن الطلب بنفسه ان يتاهل لذلك لان يعرف علل الاحاديث والنكات واختلاف الروايات ويصح تحمل الكافر ايضاً اذا اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اداه بعد توبته وثبوت عدالته واما الاداء فانه لا اختصاص له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج كما سبق والتاهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص (ومن المهم) معرفة صفة كتابة الحديث بان يكتب مبيناً مفسراً ويشكل المشكل منه واختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فكرهه بعضهم وجوزه وفعله جماعة منهم والاصح ان النهي كان في اول الامر لخوف اختلاطه بالقرآن فلما امن ذلك اذن فيه وحمل بعضهم النهي على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معه فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه (ومنها) معرفة سبب ورود الحديث وفيه فوائد كثيرة وان كان العبرة اعموم اللفظ لا لخصوص السبب ومن امثله حديث انما الاعمال بالنيات سببه ان رجلاً هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك الهجرة بل ليتزوج امرأة يقال لها ام قيس فسمي مهاجر ام قيس فذكر السبب بتبين الفقه في المسئلة هذا آخر الكلام \* في هذا المقام \* فالحمد للنعيم بالتام \* والصلاة والسلام على رسوله وآله الصكرام \*



متابعة الحق وتحسين الخلق مع الخلق عند المباشرة ومن آداب الشيخ خاصة انه متى احتج الى ما عنده جلوس للاصباح وجوبا ان تعين او استحضانا ان كان ثم مثله وهو الصعيح ومن آدابه استجابا الله اذا اراد حضور مجلس الحديث ان يظهر ظهارة كاملة من غسل او وضوء وتطيب وخبز وبسناك وبسرخ لحيته ويجلس متمكنا بوقار وسكون وهيبة وقد كاف مالكا بفعل ذلك فان رفع احد صوته زبرة وزجره ولا يتحدث بحضرة من هو اولى منه لسنه او علمه او ساعه متصلا ولا يمتنع من تحديث احد لكونه غير صعيح التبة فانه يرجي له محتجا بعد ذلك ولا يتحدث قائما ولا عجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وكان مالكا بكرة ان يتحدث في الطريق او هو قائم وكان عليه السلام يتحدث حديثا لو غده العاد احصاه ومن آدابه ان يمك من التحديث اذا خشي التغير في لسانه والسيان لمرض او هرم يخل به مزاجه وعقله واذا اتخذ مجلس الاملاء فخذ مستملا محصلا متيقظا يبلغ عنه اذا كثر الجمع على عادة الحفاظ في ذلك ومن آداب الطالب خاصة ان يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه من العلم ولا يدع الاستفادة ممن دونه في نسب او سن حياء او تكبر ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بتقبيده وضبطه ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه ويستعمل الاخلاق الجميلة والآداب الرضية لان من طلب الحديث فقد طاب اعلى امور الدين فيجب ان يكون خير الناس ويبدأ بالسماع من ارجح شيوخ بلده استادا وعلما وشهرة ودينا الى ان يفرغ منهم فاذا فرغ من مهامهم فليرحل الى البلاد الاخر على عادة الحفاظ ويحذر كل الحذر من التوصل بالحديث الى اغراض الدنيا فقد روى ابو داود وابن ماجه من حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله تعالى لا يتعلمه الا ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة وقال حماد بن سلمة من طلب الحديث لغير الله مكر به فليستل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والاعانة عليه وهو اقرب اليه مما لديه من حبل الوريد ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (ومنى المهم) معرفة سنن التحمل والاداء والاصح اعتبار من التحمل بالتميز وفهم الخطاب ورد الجواب على وجه

وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد ومنهم من افرد الثقات ومنهم من افرد المجروحين ومنها معرفة الاسماء المفردة اي لم يسم به غيره وقد صنف فيه بعض الحفاظ فذكر اشياء تعقبوها عليه وكذلك (منها) معرفة الكنى المجردة والمفردة وكذا معرفة الالقب وهي تارة تكون بلفظ الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية ويقع الالقب بسبب آفة كالاعمش من العمش وهو ضعف البصر في العين مع سيلان الدمع في اكثر اوقاتها او حرفة كالبزاز والطار وكذلك (منها) معرفة الانساب وهي تارة تقع الى القبائل وتارة الى الاوطان بلادا او ضياعا اي مزرعة او سكاكا اي محلة وطريقا او مجاورة او في احداها قال عبد الله بن المبارك وغيره من اقام في بلدة اربع سنين نسب اليها وقد يقع الانساب الى الصنائع كالخياط والحرف كالبزاز ويقع فيها الاتفاق خطأ والاشتباه لفظا كالاسماء كالقرشي والقرشي احدها يضم الاول وفتح الثاني منسوب الى قريش وثانيها يفتح الاول وسكون الثاني منسوب الى موضع من بلاد ما وراء النهر فانها متفقان خطأ ومشتبهان لفظا لان اتحاد الحروف يكفي للالتباس والاشتباه وقد يقع اللقب بصيغة النسبة كخالد ابن مخلد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني والقطوان موضع بالكوفة (ومنها) معرفة اسباب الالقب والنسب التي باطنها على خلاف ظاهرها كمحمد بن سنان العوفي يفتح العين والواو باهلي نزل في العوفة يعني بطن عبد العيس فنسب اليها وكذا معرفة الموالي من العلماء والرواة فمنهم من اعلى كالمعنى بالكسر ومنهم من اسفل كالمعنى بالفتح وكل ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك الا بالتنصيص عليه واهمهم معرفة المنسوبون الى القبائل مطلقا كفلان القرشي ويكون مولى لهم فربما ظن انه منهم يحكم ظاهر الاطلاق فيترتب على ذلك خلل في الاحكام الشرعية في الامور المشترط فيها النسب كالامامة العظمى والكفاءة في النكاح ونحو ذلك وكذا معرفة الاخوة والاخوات ومن فوائده انه لا يظن من ليس بأخ اخا عند الاشتراك في اسم الاب ومن المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب وهما مشتركان في تجريد النية عن الرياء والسعرة وكذا في تطهير القلب من اغراض الدنيا وفي

انما ليست امه بل جدته ام امه وكان لا يجب ان يقال له ابن عليا لعلة لذكر امه  
فانه مكروه طبعا ومروءة وعادة او لكون النسبة اليها موهم لخلل نسبه ولهذا كان يقول  
الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له ابن عليا (ومنها) معرفة من نسب الى غير ما  
يسبق الى الفهم لانه قد ينسب الراوي الى نسية من مكان او وقعة به او قبيلة او  
صنعة وليس الظاهر الذي يسبق الى الفهم من تلك النسبة مراداً بل لغرض  
عرض من نزوله ذلك المكان او تلك القبيلة ولغو ذلك كخالد الخدء ظاهراً انه  
منسوب الى صناعة الخدء بالكسر وهو النحل ولم يكن خدء وكان يجلس فيهم ف قيل  
له ذلك وكسلان التمي نزل في بني تيم ليس منهم وكذا من نسب الى جده كابي  
عبدة بن الجراح فلا يؤمن للتباسه بين وافق اسمه اسم امه وامم ابيه امم  
الجد المذكور كجهد بن بشر ومحمد بن السائب بن بشر الاول ثقة والثاني  
ضعيف متهم بالكذب وينسب الى جده فيحصل اللبس وقد وقع ذلك في الصحيح  
(ومنها) معرفة من اتفق اسمه واسم ابيه وجده ذكره شيخ الاسلام في النخبة ومثله  
بالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم وقد يتفق الاسم  
وامم الاب مع اسم الجد وامم ابيه فصاعداً كابي الين الكندي وهو زيد بن الحسن  
ففي هذا المثال اسم الراوي متفق مع اسم الجد وامم ابيه متفق مع اسم ابي  
الجد او اتفق اسم الراوي وامم شيخه وشيخه فصاعداً كعمران بن عمر بن الاول  
يعرف بالقصور والثاني ابو الرجا المطاردي والثالث ابن حصين الصحابي (ومنها)  
من اتفق اسم شيخه والراوي عنه يعني يكون اسم الراوي واسم استاذ استاذ واحد  
وبعبارة اخرى اي من يكون اسم شيخه واسم تلميذه متجاذاً وفائده برفع اللبس  
اي الاشتباه ممن يظن ان فيه تكراراً او انقلاباً اما التكرار فكما في المثال المذكور  
بان يكون المراد من التلميذين واحداً والانقلاب باعتبار ان التلميذ كيف يكون  
شيخاً ومن امثله البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم  
الفراهيدي البصري والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح (ومنها)  
معرفة الامناء المجردة من الكنى واللقاب اهم من ان يكون اصحابها ثقات او ضعفاً

الوم ذكره في التدريب والجواب من قبل ابي حنيفة انه لا يسمع قول احد بعد  
صححة من الحديث واسقامته وقوته (ومنها) معرفة اسماء المشتهرين بالكنية لثلاث  
يظن انه آخر ان اتي به في بعض الروايات باسمه (ومنها) معرفة من اسمه كنية  
كأبي بلال الاشعري الراوي عن شريك وكأبي حصين بفتح الحاء الراوي عن ابي  
حاتم الرازي قال كل منها اسمي وكنيتي واحد ذكره في التدريب ومعرفة من  
اختلف في كنيته دون اسمه كأسماء بن زيد ابي زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو عبد  
الله وقيل ابو خازجة قاله في التدريب ومعرفة من كثرت كناه ونعوتة والقباه  
كأبن جريج له كنيستان ابو الوليد وابو خالد وكنصور الفراوي له ثلاثة ابوب بكر  
وابو التتخ وابو القاسم وكان يقال له ذو الكنى ومعرفة من وافقت كنيته اسم ابيه  
وعكسه ومن امثلة الاول ابو مسلم الاخرين مسلم المدني روى عن ابي هريرة وغيره  
وابو خالد اوس بن خالد البصري وابو اسحق ابراهيم بن اسحق المدني قال شيخ  
الاسلام فائدة معرفة ذلك نفي الغلط عن نسبته الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحق  
فنسب الى التحريف والى القول بان الصواب اخبرنا ابو اسحق انتهى والحال  
ان كلاهما صواب ولا تحريف في الانتساب ومن امثلة الثاني اوس بن ابي اوس  
وسنان بن ابي سنان الاسدي ومقل بن ابي مقل (ومنها) معرفة من وافقت كنيته  
كنية زوجته كأبي الدحداح وزوجته ام الدحداح وابي ايوب الانصاري وزوجته  
ام ايوب بنت قيس بن اسد الانصارية او وافق اسم شيخه اسم ابيه ومثله شيخ  
الاسلام في النخبة بالريعي بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه  
يروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابوه وليس انس  
شيخ الريع والد بل ابوه بكري وشيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي  
المشهور انتهى (ومنها) معرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن عمر ويقال له ابن  
الاسود لانه كان في حجر الاسود بن عبد يغوث فتبناه فنسب اليه وفائدة معرفة  
دفع نوم التعدد عند نسبته الى ابيه ومنها معرفة من نسب الى امه كاسماعيل بن  
عليه ابوه ابراهيم وعليه امه بنت حسان مولاة بني شيبان اشتهر بها وزعم علي بن حجر

خمس منها تتعلق بالعدالة وهي الكذب والتهمة والفسق والجهالة والبدعة وخمس  
منها تتعلق بالضبط وهي فوط الغفلة وكثرة الغلط ومخالفة الثقات والوم وسوء الحفظ  
فاما حديث الكاذب فموضوع وحديث المتهم متروك وحديث من ظهر فسقه او  
كثرت غفلته او فحش غلظه منكر وحديث المجهول متوقف وحديث المبتدع مردود  
تورعا وان اختلفوا فيه وحديث من خالف الثقات شاذ وحديث المتوم معلل وحديث  
المختلط اي مي الحفظ متوقف كالمجهول ( وثانيا ) ان التعديل والتجريح يقبلان  
من غير ذكر سببهما ان كانا من امام عالم حاذق باسبابهما والا فلا يقبلان الا بذكرهما  
عند الجمهور والمشهور ان التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفي  
فيه ان يقول عدل او ثقة مثلا وبشتان بخبر واحد ثقة وقيل لا بد من اثنين واذا  
اجتمعا في الراوي فالجرح مقدم على التعديل لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها  
المعدل وهذا ما لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجرح لكنه تاب عنه  
فانه حينئذ يقدم على الجرح والفاظ التعديل ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل  
حافظ او عدل ضابط او صدوق او محله الصدق او لا بأس به او غير ذلك والفاظ  
الجرح فلان مجروح او ضعيف الحديث او نحو ذلك والقول الاصح في التزكية انها  
تقبل من عارف باسبابها ولو كان واحدا ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك  
حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه واختلفوا في تعديل المرأة قال بعضهم  
لا يقبل لا في الرواية ولا في الشهادة وقال بعضهم يقبل مطلقا واما تزكية العبد  
فيجب قبولها على قول البعض دون الشهادة لان خبره مقبول وشهادته غير مقبولة  
ومن ( المهمات ) في هذا الفن معرفة كني السمين من اشتهر باسمه وله كنية لثلاث  
بظن انه آخر ان اتي به في بعض الروايات مكني فيظنهما من لا معرفة له رجلين  
وربما ذكر بهما معا فيتوهم رجلين كالحديث الذي رواه الحاكم من رواية ابي يوسف  
عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن ابي الوليد عن  
جابر مرفوعا من صلى خلف الامام فان قراءته له قراءة قال الحاكم عبد الله بن شداد  
هو ابو الوليد بينه ابن المدني قال الحاكم من تهاون بمعرفة الاسامي اورثه مثل هذا

الموى انه لو كان داعية الى بدعته لا يقبل ولا فيما يقوي بدعته والا فيقبل كما تقدم  
ويشترط الاسلام وقت الاداء لا التحمل فيعتبر خبر صحابي مما وقع قبل الاسلام  
ولا يقبل خبر اهل الموى ممن بلغ بدعته حد الكفر واصل الاسلام التصديق  
والاقرار شرط لاجراء الاحكام وهو نوعان ظاهر بنشوء بين المسلمين وثابت  
بالبيان بان يصف الله تعالى كما هو الا ان في اعتباره على سبيل التفصيل حرجا  
فيكنفي الاجمال بان يصدق بكل ما اتى به النبي عليه السلام فلهذا قلنا الواجب ان  
يستوصف فيقال اهو كذا وكذا فاذا قال نعم يكمل ايمانه وايس المراد بالاستيصال  
ان يسئله عن صفات الله تعالى او يسئله عن الايمان ما هو وما صفته فان هذا يحجر  
عميق كم فيه غرق يفرق فيه العقول والافهام ولا يكاد العلماء يعرفون بجميع صفات الله بل  
المراد ان نذكر صفات الله تعالى التي يجب ان يعرفها المؤمن ونسئله اهو كذلك اي  
اتشهد ان الله تعالى موصوف بالصفات المذكورة فيقول نعم فيكمل ايمانه وهذا هو  
المراد والله اعلم بقوله تعالى فامتنعوا فان ثبتت هذه الشرائط يقبل حديثه سواء  
كان اعمى او عبدا او امرأة او محدودا في قذف تائبا بخلاف الشهادة في حقوق  
الناس فانها تحتاج الى تميز زائد ينعدم بالعمى والى ولاية كاملة ينعدم بالزق وتقصير  
بالانوثة \* المهجمات \* وهي كثيرة ( منها ) معرفة طبقات الرواة ليحصل الامن  
من تداخل المشتبهين كالتفقيين في اسم او كنية او نحو ذلك والاطلاع على تبين  
التدليس بقدر الامكان والوقوف على حقيقة المراد من العنقة وهو الاتصال وعدمه  
( ومنها ) معرفة وقت ولادتهم ووفاتهم ليحصل الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم  
والامر بخلاف ذلك في الواقع ( ومنها ) معرفة بلدانهم ليحصل الامن من تداخل  
الاسمين اذا اتفقا لكن اختلفا بنسبتهما الى بلديهما المختلفين ( ومنها ) معرفة احوالهم  
تعدلا وتحريرا وجمالة فان كان عدلا فحديثه مقبول وان كان مجروحا بواحد من  
من الوجوه العشرة الآتية فحديثه مردود وان كان مجهولا فحديثه متوقف ( واعلم )  
اولا ان الطعن في الحديث اما لسقوط الراوي عن اسناده كما في المعلق والمرسل  
والمضل والمنقطع والمدلس واما لظن في رجال الاسناد وهو يكون بعشرة اشياء



كذلك في الاسم واسم الاب مثلا الا في حرف او حرفين من احدهما او منهما وهو على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض في عدد الحروف فنن امثلة الاول محمد بن سنان ومحمد بن سيار فانفقا على الاسم وهو محمد واختلف واشتبه اسم الاب نطقا مع اثنائه خطأ الا في حرف وهو النون حيث كان مكانه الراء ومنها محمد بن حنين ومحمد بن جبير ومن ذلك معرف بن واصل ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين ومنه ايضا احمد بن الحسين واحيد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء ومن امثلة الثاني عبد الله بن زيد وعبد الله بن يزيد ومنها عبد الله بن يحيى وعبد الله بن نجي بضم النون وفتح الجيم وتشديد الباء ومن الانواع المركبة من المتشابه وما قبله ان يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف بالتقديم والتأخير اما في الاسمين جميعا ويسمى المشتبه المقلوب او يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهر ومثال الثاني ايوب بن سيار وايوب بن يسار الاول مدني مشهور وليس بالقوي فحديثه ضعيف والآخر مجهول فحديثه غير مقبول شرائط الراوي  $\text{رحمه الله}$  هي اربعة العدالة والاسلام والعقل البالغ والضبط فلا يقبل خبر الفاسق لفقدان العدالة قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا خبر للكافر والصبي والمعتوه والمغفل لفقدان الاسلام والعقل والضبط ويقبل رواية التائب من الفسق الا الكذب في احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقبل رواية التائب منه ابدا وان حسنت طريقته ثم العدالة هي الاستقامة في الدين وهي رجحان الدين والعقل على داعي الهوى والشهوة ثقيل ان من ارتكب كبيرة سقطت عدالته واذا اصر على الصغيرة فكفها اما من ابتلي بشيء منها من غير اصرار فقام العدالة واما المسفور فشهادته وان كانت مروودة لكن خبره يقبل عندنا ان كان من القرن الثاني او الثالث لشهادة النبي عليه السلام على ذلك بالعدالة واما الصحابة فكلهم مدلول وان لا يفحصون عنهم هذا الفحص ولا يخرج منهم احد والمختار في رواية اهل

فقد كانت رخصة فانقلابت عزيزة في هذا الزمان صيانة للعلم والكتابة نوعان مذكر  
 اي اذا رأى الخط تذكر الحادثة هذا هو الذي انقلب عزيزة وامام وهو ما لا يفيد  
 التذكر والاول حجة سواء خطه هو او رجل معروف او مجهول والثاني لا يقبل  
 عند ابي حنيفة اصلاً وعند ابي يوسف ان كان تحت يده يقبل في الاحاديث  
 وديوان القضاء للامن من التزوير وان لم يكن في يده لا يقبل في ديوان القضاء  
 ويقبل في الاحاديث اذا كان خطاً معروفاً لا يخاف عليه التبديل عادة واما التبليغ  
 فانه لا يجوز عند بعض اهل الحديث الثقل بالمعنى لقوله عليه السلام نصر الله امره  
 جميع هنا مقالة فوعاها واداءها كما سمعها وعند عامة العلماء يجوز ولا شك ان العزيمة هو  
 الاول والتبرك بلفظه عليه السلام اولى لكن اذا ضبط المعنى ونسي اللفظ فالضرورة  
 داعية الى ما ذكرناه **المتفق والمفترق** وغيرها **الزاوي** ان اتفق اسمها واسم  
 ابيه واختلف شخصها فهو المتفق والمفترق المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من  
 وجه وهو المعنى المراد وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمحمل لانه يحشى فيه  
 ان يظن الواحد اثنين وهذا يحشى منه ان يظن الاثنان واحداً وان اتفقت الاسماء  
 خطأ وكتابة واختلفت نطقاً ورواية فهو **المؤتلف** والمختلف **مؤتلف** باعتبار الخط  
 ومختلف باعتبار النطق كسلام بالتشديد وسلام بالتخفيف وان اتفقت الاسماء  
 خطأ ونطقاً واختلفت الآباء نطقاً مع اختلفاها خطأ او بالعكس فهو المتشابه مثال  
 الاول كـ **محمد بن عقيل** بفتح العين و**محمد بن عقيل** بضمها ومثال الثاني كـ **شريح بن**  
**النعمان** و**سريج بن النعمان** كلاهما مضر الاول بالشين المعجمة والهاء المهملة وهو تابعي  
 يروي عن علي رضي الله عنه والثاني بالمسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري  
 وان وقع الاتفاق خطأ ونطقاً في الاسم واسم الاب والاختلاف في النسبة فهو ايضاً  
 يكون من نوع المتشابه كـ **محمد بن عبد الله الخرمي** و**محمد بن عبد الله الخرمي** الاول  
 بضم الميم وفتح الهاء وكسرة الراء المشددة نسبة الى مفرم بغداد محلة بها والثاني بفتح  
 الميم ومكون الهاء المعجمة المكنى نسبة الى مخرمة بن نوفل ويتركب من نوع المتشابه  
 وما قبله من نوع **المؤتلف** والمختلف انواع منها ان يحصل الاتفاق خطأ ونطقاً والاشتباه

كذا وكذا فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس واخبرهم باسم النبي صلى الله عليه وسلم وصله البيهقي والطبراني بسند حسن قال السهيلي احتج به البخاري على صحة المناولة فكذلك العالم اذا ناول التلميذ كتابا جاز له ان يروي عنه مما فيه قال وهو فقه صحيح وكذلك اشتروا الاذن في الوجادة والوصية بالكتاب وفي الاعلام صورة الوجادة كما في النخبة ان تجد بخط تعرف كاتبه فنقول وجدت بخط فلان وتسوق الاسناد وهو من باب المنقطع لكن فيه شوب اتصال بقوله وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا وصورة الوصية ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله من كتب الحديث فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابي ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وصورة الاعلام اي الاخبار ان يعلم الشيخ احد الطلبة بأنني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا عبرة بذلك ولا يصح الاجازة العامة في المجاز له وهو التلميذ لا في المجاز به وهو الحديث كأن يقول اجزت جميع المسلمين وكذا لا يصح للمجهول ان يكون مبيها او مهمل الاول كقوله اجزت لجماعة من الناس مسموعاتي والثاني كقوله اجزت لك بعض مسموعاتي وكذا لا يصح الاجازة للمعدوم ان يقول اجزت لمن سيولد لفلان وكذا لا يصح الاجازة المتعلقة بمشية الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان على الاصح في جميع ما ذكر ويجوز الرواية عند الخطيب في جميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه واستعمل الاجازة للمعدوم بعض من القدماء واستعمل المتعلقة بمشية الغير منهم ايضا وروى بالاجازة العامة جمع كثير وكل ذلك توسع غير مرضي كما قال ابن الصلاح لان الاجازة الخاصة المعنية اختلفوا فيها فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها التوسع المذكور من الوصية والوجادة والاعلام فانها تزداد ضعفا لكنها خير من ايراد الحديث معضلا ولو في الجملة لكونه في الحكم منقطعا او مرسلا او متصلا بخلاف المضل فانه حذف الرواة متصلا واما الضبط فالعزيمة فيه الحفظ الى وقت الاداء واما الكتابة

الحديث على محدث فاردت ان تروي عنه ينبغي لك ان تقول اخبرنا فلان وان كان المحدث قرأ عليك فقل حدثنا فلان وقال اكثر اهل العلم كلاهما سواء وبه ناخذ وان قال المحدث اجزت لك ان تحدث عني فلا يجوز لك ان تقول حدثنا ولا اخبرنا وجاز ان تقول اجازني فلان ولو كتب اليك المحدث بمحدث او دفع اليك كتابه وقال حدثني فلان بجميع ما فيه جاز لك ان تقول اخبرنا فلان ولا يجوز ان تقول حدثنا فلان لان الكتابة خبر والحديث لا يكون الا بالمخاطبة الا ترى لو ان رجلاً حلف ان لا يخبر فلاناً بكذا فكتب اليه بذلك فانه يحنث ولو حلف بان لا يحدثه فكتب اليه فانه لا يحنث مالم يخاطبه ذكره ابو الليث \* كيفية السماع والضبط والتبليغ \* اما السماع فهو العزيمة في هذا الباب وهو اما بان يقرأ المحدث عليك او بان تقرأ عليه فنقول اهو كما قرأت فيقول نعم والاول اعلى عند المحدثين فانه طريقة الرسول عليه السلام وقال ابو حنيفة رضي الله عنه كان ذلك احق منه عليه السلام فانه كان ماموناً عن السهو اما غيره فلا على ان رعاية الطالب اشد عادة وطبيعة وايضاً اذا قرأ التلميذ للمحافظة من الطرفين واما اذا قرأ الاستاذ لا يكون المحافظة الا منه واما الكتابة والرسالة فقام مقام الخطاب فان تبليغ الرسول عليه السلام كان بالكتاب والارسال ايضاً والمختار في الاولين ان يقول حدثنا وفي الاخبارين اخبرنا واما الرخصة فهي الاجازة والمناولة فالاجازة بان يقول له اجزت لك ان تروي عني هذا الكتاب او مجموع مسموعاتي او مقرواتي ونحو ذلك والمناولة ان يعطيه المحدث كتاب مائة يده ويقول اجزت لك ان تروي عني هذا الكتاب ولا يكفي مجرد اعطاء الكتاب بل لا بد مع ذلك من الاجازة لانهم اشترطوا في صحة الرواية بالمناولة افتراضيها بالاذن بالرواية وهي ارفع انواع الاجازة لما فيها من التبيين والتشخيص والمجاز له ان كان عالماً بما في الكتاب يجوز له الاجازة والمناولة ويستحب له ان يقول اجازني ويجوز ايضاً اخبرني وان لم يكن عالماً بما فيه لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف والاصل في المناولة ما علقه البخاري في العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لامير السرية كتاباً وقال لا تقرأه حتي تبلغ مكان

أكبر قدرًا في الحفظ والعلم كما لك عن عبد الله بن دينار وثالثها ان يكون أكبر من  
الجهتين كرواية العبادلة عن كعب فهذا النوع المشتغل على الاقسام الثلاثة هو رواية  
الأكابر عن الأصاغر ومن جملة هذا النوع رواية الآباء عن الابناء والصحابة عن  
التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكس هذا النوع كثرة لانه هو الجادة  
المسلوكة الغالبة والنوع الرابع السابق واللاحق وهو من اشترك في الرواية عنه  
اثنان تباعد بين وفاتها بان تقدم موت احدهما على الآخر والنوع الخامس من  
انواع الرواية رواية الراوي عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا بما يخص كلامهما  
فهما يتبين المهمل باختصاص الراوي باحدهما بان يكون تلميذا لاحدهما دون  
الآخر او يكون تلميذا لهما لكن له زيادة اختصاص باحدهما كلازمة او بلد او قرية  
ليس للآخر قاله علي القاري ومن ذلك ما وقع في البخاري في رواية عن احمد غير  
منسوب عن ابنه وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد غير  
منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهيلي ذكره في  
النخبة وان روى عن شيخ حديثا وجمد الشيخ مرويه فان كان جزما كان يقول كذب  
علي فان وقع منه ذلك رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه وان جمده احتمالا  
كان يقول ما اذكر هذا اولاً اعرفه قبل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك يحمل  
على نسيان الشيخ \* صيغ الاداء \* هي سمعت وحدثني ثم اخبرني وقراءت عليه ثم  
قرئ عليه وانا اسمع ثم انباني ثم ناوطني ثم شافني ثم كتب الي ثم عن ونحوها من الصيغ  
المحتلة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا فان جمع الراوي كان يقول حدثنا  
فلان فهو دليل على انه سمعه مع غيره وقد يكون النون للعظمة لكن بقله والابناء بمعنى  
الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن وعنته المعاصر محمولة على السماع  
بمخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسلة ان كان المعنعن تابعيا او منقطعة ان كان من  
بعده وقيل يشترط في حمل عنضة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما ولو مرة وعنضة  
المدلس ليست محمولة على السماع واختلفوا في رواية الحديث لو قال مكان حدثنا  
اخبرنا او قال مكان اخبرنا حدثنا يجوز ام لا قال بعض اهل الحديث اذا قرأت

ذكره علي القاري والمساواة هي استواء عدد الاسناد من الراوي الى آخره مع اسناد  
 احد المصنفين والمصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشرح  
 اولاً ذكره في النخبة فيعمل طريق احد الكتب الستة عن المساواة بدرجة فيكون  
 الراوي كأنه سمع الحديث من النسائي والبخاري وصفحه ذكره علي القاري وقال  
 السخاوي والمصافحة مفقودة في هذا الزمان انتهى والبواقي من اقسام الاسناد العالي  
 مذكورة في المبسوطات واما النزول فصد العلو فكل قسم من اقسام العلو ضده قسم  
 من اقسام النزول وهو مفضل عنه على الصواب وفضله بعضهم على العلو لان الاسناد  
 كلما ازداد عدده زاد الاجتهاد فيه فيزداد الثواب فيه قال ابن الصلاح وهذا مذهب  
 ضعيف الحجة ووجه الضعف كما قال ابن دقيق العيد ان كثرة المشقة ليست مطلوبة  
 لنفسها و مراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة اولى ذكره في التدريب ❀ المديح  
 ورواية القرنين ❀ الرواية باعتبار طرقها على اقسام فان تشارك الراوي ومن روى عنه  
 في امر من الامور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقا فهذا النوع يقال له رواية  
 الاقران لانه حينئذ يكون راوياً عن قريبه وان روى كل من القريبن عن الآخر  
 فهو المديح ذكره في النخبة كما نشأه والي هريرة في الصحابة والزهري والي الزبير في  
 الاتباع ومالك والاوزاعي في اتباعه وهو اخص من الاول لان فيه قيدين التشارك  
 ورواية كل من الآخر وفي الاول قيد واحد وهو التشارك فكلما وجد فيه قيدان  
 وجد واحد منهما وان وجد واحد منهما لا يلزم ان يوجد الآخر فاذا كان بين  
 التليذ والاستاذ تشارك فقط فهو رواية الاقران وليس هو بمدح وماذا كان بينهما  
 تشارك مع رواية كل واحد عن الآخر فهو مديح ورواية الاقران ايضاً ذكره بعض  
 المشايخ واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن الآخر فهل  
 يسمى مديحاً فيه بحث والظاهر لا لانه من رواية الاكبر عن الاصغر والتدريج  
 مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك مستوياً من الجانبين فلا يميح فيه  
 هذا ذكره في النخبة والنوع الثالث من انواع الرواية اقسام احدها ان يكون  
 الراوي اكبر سناً واقدم طبقة كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك وثانيها ان يكون

للسانعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك اخرج البخاري عنه عن مالك وهذه متبعة تامة ووجدنا متبعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم ابن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فاكملوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين ووجدنا شاهدا رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظه سواء ورواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان اغمي عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى ذكره في النخبة والتدريب ﴿ تنبيه ﴾ الجوامع هي الكتب التي جمع فيها الاحاديث على ترتيب ابواب كتب الفقه والمسائيد هي الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصحابة وطبقاتهم والتزام نقل جميع مروياتهم صحيحا كان الحديث او ضعيفا والاجزاء هي ما دون فيه حديث لشخص واحد او احاديث جماعة في مادة واحدة ذكره علي القاري ﴿ الاسناد ﴾ هو نوعان العالي والنازل اما العالي فاقسام اجلها القرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث العدد باسناد صحيح نظيف ويسمى بالعلو المطلق الثاني القرب من امام من ائمة الحديث ويسمى بالعلو النسبي قاله في التقريب وقد عظمت رغبة المتأخرين في الاول لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ فان كان في النزول مزية ليست في العلو كان يكون رجاله او ثقي منه فلا تردد في اوليته وفي العلو النسبي الموافقة والابدال والمساواة والمصافحة اما الموافقة فهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك الشيخ بان لا يكون المصنف فيه كما في النخبة ويشترط في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح والمخلص ان الموافقة هي ان يروي الراوي حديثا في احد الكتب الستة باسناد لنفسه من غير طريقها بحيث يجتمع مع احد الستة في شيخه مع علو هذا الطريق الذي رواه على ما رواه من طريق احد الكتب الستة ولو اجتمع مع احد الستة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو البديل

فلا يوقع الترجيع هناك بل يشوق فانه علي القاري ❦ الاعتبار والمتابعات والشواهد ❦ في امور يتداولها اهل الحديث يتعرفون بها حال الحديث (واعلم) ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والاجزاء لذلك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له متابع ام لا هو الاعتبار ذكره في النخبة وقال في التقريب والتدريب الاعتبار ان يأتي الى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه او لا فان لم يكن فينظر هل تابع احد شيخ شيخه فرواه عن روى عنه وهكذا الى آخر الاستاد وذلك المتابعة فان لم يكن فينظر هل اتى بمعناه حديث آخر وهو الشاهد فان لم يكن فالحديث فرد فليس الاعتبار نسباً للتابع والشاهد بل هو هيئة التوصل اليهما انتهى والمتابعة على مراتب على ما ذكره في النخبة فان حصلت للراوي نفسه فهي التامة وان حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة وكلما قربت منها كانت اتم من التي بعدها ويستفاد منها التقوية انتهى قال علي القاري ولا بد في كونها تامة من اتفاقهما في السند الى النبي صلى الله عليه وسلم فان توبع وفارق ولو في الصحابي فلا يكون تامة انتهى ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد اعم وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك وقد يطلق المتابع على الشاهد وبالعكس والامر فيه مهمل ذكره في النخبة قال علي القاري اذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سمي متابعاً او شاهداً انتهى مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد على ما يفي التدريب ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائب لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاستاد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا



داعية الى بدعته لا يقبل ولا فيما بقوى بدعته والا يقبل الا ترى عدي بن ثابت رافضي غال مخرج له في البخاري كثيرا واما من فحش غلطه او كثرت غفله او ظهر فسقه فحديثه منكر ❀ المصحف والمحرف ❀ المخالفة للثقة ان كانت بتغيير حرف او حروف مع بقاء سياق اللفظ فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل اي الحركات والسكنات فالمحرف يعني ما غير فيه النقط فهو المصحف وما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد كافي النخبة فمثال المصحف على ما قال علي القاري حديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال صحفه ابو بكر الصوفي فقال شيئا بالشين المحجمة والياء وقد يكون التصحيف في الراوي كحديث شعبة عن العوام بن مراحم بالراء والجيم صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم بالزاء والحاء المهملة انتهى والاول من باب التصحيف في المتن والثاني من باب التصحيف في الاسناد وقد يكون التصحيف في المعنى كقول محمد بن المثني نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى البنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد كما في التدريب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة فتوم انه صلى الى قبيلتهم وانما العزة هنا الحربة تصب بين يديه صلى الله عليه وسلم ❀ زيادات الثقات وحكمها ❀ مذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقا سواء وقعت ممن رواه او لا ناقصا ام من غيره وقيل لا تقبل مطلقا لا ممن رواه ناقصا ولا من غيره وقيل تقبل ان زادها غير ممن رواه ناقصا ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصا ذكره في التقريب وقال شيخ الاسلام في شرح النخبة الزيادة الغير المنافية لرواية الا وثق مقبولة مطلقا سواء كانت في اللفظ ام في المعنى وسواء كان ذلك من شخص واحد بان رواه مرة ناقصا ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من غير ممن رواه ناقصا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما الزيادة المنافية لها التي يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح انتهى سواء كان المرجح في جانب راوي الزيادة او غيره هذا اذا وجد المرجح واما اذا لم يوجد

ان يكون كذب في ذلك الاقرار ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم كما فهم البعض حيث قال انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا لا قطعاً ولا ظناً لان الحكم يقع بالظن الغالب واقراره في هذا المحل مما يحكم عليه بالظن ولانه لو لم يعمل بذلك الاقرار كما فهم البعض لما ساع قتل المقر بالقتل ولا رجم المترف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به صرح به شيخ الاسلام في شرح النخبة واما المروي فتارة يخترعه الواضع وتارة ياخذ من كلام غيره والحامل للواضع على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة فانهم وضعوا الاحاديث لتضليل الامة او غلبة الجهل كبعض المتعبدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى بعض الرؤساء او الاغرب لقصد الاستيثار وكل ذلك حرام باجماع المسلمين الذين يعتقد بهم لانه تغيير للدين واقتراء على النبي صلى الله عليه وسلم وتلييس على المسلمين ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وهو حديث متواتر بل الوضع للاستخفاف والتضليل كما هو عادة الزنادقة كفر والوضع لاجل اخذ المال به كما هو داب القصاصين والشعاذين الواقفين في الاواق والمساجد حرام يخشى منه الكفر والموضوع في الكتب المشهورة كالنخبة والالفة والتقريب وشروحه هو الحديث الذي كان الكذب والوضع فيه بعينه وقال بعضهم لا يشترط في الحديث الموضوع ان يكون الكذب والوضع فيه بعينه كما اشتهر بين العلماء بل حديث الراوي المطعون بالكذب يسمى موضوعاً ومصنوعاً ومختلفاً سواء كذب فيه بعينه او في حديث آخر غير ذلك الحديث والراوي المتعمد الكذب في الحديث النبوي وان وقع الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه المقدم على وقوع الكذب والمؤخر عنه الذي لم يكذب فيه وان تاب واحسن حاله بخلاف شاهد الزور فانه اذا تاب تقبل توبته وشهادته في قضيته لانه لا يكون شرعاً مستتراً في الدين بخلاف الكذب في قول الشارع فانه يصير شرعاً مستتراً فيه فيجب في منع الكذب عليه الاهتمام بتقليظاً على الكاذب وزجراً بليفاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته واختلف في رواية اهل الهوى كالروافض فقليل يقبل مطلقاً وقيل لا والمختار انه لو كان

به في غير الحديث النبوي او كثير الغلط او الفسق او الغفلة وهو نوع مستقل ذكره شيخ الاسلام في النجبة وهو كسائر انواع الضعيف فيقبل في فضائل الاعمال فقط عند الاكثر بالشروط السابقة وسمي مزركا لوجوب تركه في العقائد والاحكام او مطلقا وان احتمل الوضع وصاحبه لو تاب عن الكذب توبة صادقة يجوز ان يقبل حديثه ان وجد فيه شروط الصحة او الحسن لان توبته مقبولة اتفاقا لكن كونه كذوبا اولا يوم كذبه ثانيا وان وجدت التوبة منه فالاحتياط عدم قبوله **الموضوع** هو المخلوق المصنوع وشر الضعيف واقبحه وتحرم روايته مع العلم به في اي معنى كان من الاحكام والقصص والترغيب وغيرها الا مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكذابين ويعرف الوضع باقوار واضعه كقول عمر بن صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم اي التي نسبت اليه او حاله حيث قال سمعت فلانا يقول كذا وعلمنا المروى عنه مات قبل وجوده او حال المروى كركاكة الفاظه ومعانيه ومخالفة الكتاب او السنة المتواترة والاجماع القطعي والافراط بالوعيد الشديد على الامر الصغير والوعد العظيم على الفعل القليل وهذا كثيران في مواضع القصاصين ونحو ذلك قال ابن الجوزي ما احسن قول القائل اذا رأيت الحديث يبين المعقول او يخالف المنقول او يناقض الاصول فاعلم انه موضوع قال ومعنى مناقضته للاصول ان يكون خارجا عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة ذكره في التدريب ولكن التحقيق انه لا يحكم بهذه الامور بالوضع الا الثقات ممن يكون اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة ثابتة راسخة قال الدار قطني يا اهل بغداد لا تظنوا ان احدا يقدر ان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا حي وقال ابن الجوزي الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب وقال الربيع بن خيثم ان للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره ثم الحكم على حديث المطعون بالكذب بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا القطع اذ قد يصدق الكذوب كما في النجبة والافرار بالوضع لا بوجوب القطع بالوضع لاحتمال

الراوي المنفرد فان كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرد صحیحاً وان لم يوثق بحفظه ولكن لم يبعد عن درجة الضابط كان ما انفرد به حسناً وان بعد كان شاذاً منكراً مردوداً فتلخص من هنا ان الشاذ المردود على هذا التفصيل هو الفرد المخالف لما رواه الثقات والفرد الذي ليس في رواية من الثقة والضبط ما يجبر به تفرد انتهى كلام التقریب والتدريب فينبذ لا تقضى على افراد العدل الضابط بل هي افراد صحيحة ليست بشاذة كما هو مقتضى المذهبين المذكورين

❦ المنكر ❦ هو ما رواه راو ضعيف مخالفاً متناً او سنداً لما رواه ضعيف آخر لكن ضعف الثاني اقل من ضعف الاول ومقابلته هو المعروف مثال المنكر ما رواه ابن حاتم عن حبيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العبراء بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هذا الحديث الذي رواه حبيب مرفوعاً منكراً بسبب الاسناد وان كان معناه صحيحاً لان غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق موقوفاً على ابن عباس وهو المعروف فيرجح الثاني على الاول وكلاهما ضعيفان متناً وسنداً لكن الضعف في المنكر اكثر منه في المعروف لان الراوي في المنكر غير ثقة وفي المعروف ثقة وقال الحافظ البردنجي ومن تبعه المنكر هو الفرد الذي لا يعرف مثله عن غيره راو به فلم يعتبروا بالشاذ كون الراوي ضعيفاً كما لم يعتبروا المخالفة في المنكر مع اعتبارهم التفرد فيه وقال ابن الصلاح ان الشاذ والمنكر بمعنى وعند هذا القول المنكر قسمان على ما ذكر في الشاذ منكراً بمعنى الفرد المخالف لما رواه الثقات ومنكر بمعنى الفرد الذي ليس في رواية من الثقة والامثلة في التدريب ورد عليه شيخ الاسلام في النخبة حيث قال ان الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في ان الشاذ راو به ثقة او صدوق والمنكر راو به ضعيف لسوء حفظه او جهالة او فسقه او بدعنه وقد غفل من سوى بينهما انتهى ❦ المتروك ❦ هو الذي لا مخالفة فيه وراو به متهم بالكذب بان لا يروى الا من جهته وهو مخالف للقواعد المعلومة او عرف

ولم يتابع فيها احد من الرواة الثقات فجعل الشذوذ تفرد الثقة ولم يعتبر فيه قيد المخالفة  
وقال الخليل ومن تبعه ان الشاذ ما ليس له الا سند واحد يشذ به ثقة او غيره فما  
كان عن غير ثقة فتدركه لا يقبل وما كان عن ثقة توقيف فيه ولا يخلج به فجعل  
الشذوذ مطلقا لا مع اعتبار المخالفة ولا مع اعتبار كون الراوي ثقة فقول  
الحاكم اخص من قول الخليل لان الخليل جعل الشذوذ مطلقا لا مع اعتبار  
المخالفة بخلاف الحاكم مثال المذهب الاول ما رواه اصحاب السنن الاربعة من رواية  
هام بن يحيى عن الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من  
ورق ثم القاه واليوم فيه من هام ولم يروه الا هام وقال النسائي بعد تحريجه هذا  
حديث غير محفوظ فيهام بن يحيى ثقة اخذ به اهل الصحيح ولكن خالف الناس  
فروي عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وانما روي الناس عن ابن جريج  
الحديث الذي اثار اليه ابو داود فليذا حكم عليه بالنكارة ومثالب الثاني ما رواه  
النسائي وابن ماجه من رواية ابى زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة  
عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا كلوا البلع بالتمر فان ابن آدم اذا اكله غضب  
للشيطان الحديث قال النسائي هذا منكرو تفرد به ابو زكير وهو شيخ صالح اخرج له  
مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحمل التفرد به بل اطلق عليه الائمة  
المقول بالتضعيف فقال ابن معين ضعيف وقال ابن جبان لا يحتج به وقال المعلى  
لا يتابع على حديثه واورد له ابن عدي اربعة احاديث منكرو قاله في التدريب  
ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره منقوض بافراد المعدل الضابط كحديث انما الاعمال  
بالنيات فانه حديث فرد تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم علقه عنه ثم  
محمد بن ابراهيم عن علقمة ثم منه يحيى بن سعيد ومخرج في الصحيح كما في التدريب  
مع انه ليس له ولغيره من الاحاديث الافراد الصحيحة الاخر الكثيرة المذكورة  
في الصحيح الا امتداد واحد تفرد به ثقة فحينئذ وجب التفصيل كما في التريب وهو  
ان الثقة ان كان بتفرد مخالفنا احفظ منه واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا  
وابن لم يخالف الراوي بتفرد غيره وانما روي امرا لم يروه غيره فينظر في هذا

قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواية الوليد عن الازاعي اخبرني اسحق بن  
عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انساً يذكر ذلك **عنه** الشاذ **عنه** هو في اللغة فرد خرج  
من الجماعة وفي اصطلاح المحدثين حديث روي مخالفاً متناً او سنداً لما رواه الثقات  
فان لم يكن الراوي ثقة فهو شاذ مردود لا يعمل به وان كان ثقة فليس مردود بل  
السبيل فيه الترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد المحدثين لا التسايف كما هو  
حكم المعارضة لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انه هو بالنسبة للغير في الحالة  
الراهنة اي الموجودة القائمة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه ثم الترجيح عبارة  
عن فصل احد المثليين على الآخر وصفاً وذلك هنا يزيد حفظ الراوي وضبطه او  
بكثرة الرواة وان كان كل منهم دون الراوي المخالف لم في الحفظ والاتقان لان  
العدد الكثير اولى بالحفظ والاتقان من الواحد والراجح يسمى محفوظاً والمرجوح  
يسمى شاذاً مثال الشذوذ في المتن ما رواه ابو داود والترمذي من حديث عبد الواحد  
ابن زياد عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً اذا صلى  
احدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه قال البيهقي كما في التدرج خالف عبد الواحد  
العدد الكثير في هذا لان الناس انما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من  
قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الاعمش بهذا اللفظ انتهى ومثاله في  
السند على ما في النجدة ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة  
عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلاً توفي على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو احبته الحديث وتابع  
ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن  
دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى  
فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من هو اكثر  
عدداً منه (ثم) في الشاذ اقول قال في النجدة الشاذ ما رواه المتبول مخالفاً لمن  
هو اولى منه فلا يشمل هذا التعريف الشاذ مردود مع انه منه فلا يكون جامعاً  
وقال الحاكم ومن تبعه ان الشاذ ما رواه الثقة وكان الراوي منفرداً في هذه الرواية

لما فيه من التلبس والتدليس انتهى ومنشأ الادراج مخالفة الثقة اما في الاسناد او في المتن اما كانت توجب الشذوذ في الحديث والباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صيانة الراوي الاسناد والمتن عن التغيير والتبديل بعدم التذكر والتكرار والاعادة فلذا جعلت من وجوه الطعن وهذا عند الاكثرين واما عند بعض المحققين فهي ليست بظن ولذا توجد في الاحاديث الصحاح وفي الصحيحين كحديث مالك عن الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري عن انس فهذا الحديث مخرج فيهما مع انه ليس له الا اسناد واحد تفرد به ثقة كذا في التدريب ❀ الملل ❀ هو ما في متنه او اسناده علة قاذحة في صحته مع ظهور السلامة منها وتذكر العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن ثبته العارف على وهم بارسال في الموصول او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث آخر او غير ذلك بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث او يتردد فيتوقف ذكره في التقریب ويعرفها اهل المهاراة والحذافة في علم الحديث دراية ورواية لا كل ثقة وقال علي القاري ويحصل معرفة ذلك بكثرة التنبع وجمع الطرق واستقصائها من الجامع والمسانيد والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم واثقانهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصول او مرسل او نحوه ورواية غيرهم على سبيل التوهم انتهى كلام القاري وثقع العلة في الاسناد وهو الاكثر وقد ثقع في المتن كما تقدم في الصدر وما وقع في الاسناد قد يقدر فيه وفي المتن كالارسال والوقف وقد يقدر في الاسناد خاصة ويكون المتن مرفوعاً صحيحاً كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار البيهقي بالخيار غلط يعلى على سفيان في قوله عمرو بن دينار انما هو عبد الله بن دينار هكذا رواة الائمة من اصحاب سفيان ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية وليد بن مسلم حدثنا الازواعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن انس ابن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول

الخالفي عن الزائد بحرف عن مثلاً ونحوهما مما لا يقتضي الاتصال ترجحت الزيادة أي  
ثبتت هذه الزيادة فعلم أن حديث الثقة كان منقطعاً لا متصلاً \* المدرج \* هو  
نوعان أحدهما مدرج الاسناد وهو اقسام (الاول) أن يسمع الراوي حديثاً عن  
جماعة مختلفين في استناده فيرويه عنهم باتفاق ولم يبين الاختلاف (الثاني) كما في  
النخبة أن يكون المتن عند راوٍ باسناد واحد الاطرافاً أي بعضاً منه فانه عنده باسناد  
آخر فيرويه راوٍ عنه تماماً من غير استثناء الطرف بالاسناد الاول ومنه أن يسمع  
الحديث من شيخه الاطرافاً منه فيسمعه عن من سمعه من شيخه فيرويه راوٍ عنه تماماً  
بمخذف الواسطة مع أنه لم يسمع الطرف الا بواسطة وهذا هو المطمون بالمخالفة  
للتقات (الثالث) أن يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما  
معاً راوٍ عنه باحد الاسنادين او يروي احد الحديثين المختلفين باستناده الخاص به  
لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الاول (الرابع) أن يسوق الاسناد  
فيعرض له عارض فلا يذكر متن الحديث لما يقطعه عنه قاطع فيقول كلاماً من  
قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه  
كذلك والنوع الثاني من النوعين مدرج المتن وهو أن يقع في المتن كلام ليس منه  
فتارة يكون في اوله وتارة يكون في اثنائه وتارة في آخره وهو الاكثر انثني كلام  
النخبة فيرويه من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل بأن يعزوه لقائله صريحاً او  
كناية فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال أنه من الحديث وسمي مدرجاً لان المغير  
ادخل خلافاً في الاسناد او المتن فالاسناد او المتن مدخل فيه قال المستقلاني ويدرك  
الادراج بورود رواية مفصلة أي مينة للقدر المدرج مما ادرج فيه وهو الحديث  
او بالتفصيل على ذلك من الراوي او من بعض الأئمة المطلعين او باستحالة  
كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك انثني ويخرج الراوي كلامه او كلام غيره بين  
الفاظ الحديث لغرض صحيح وهو بيان استنباط حكم موافق للشرع او بيان مجمل به  
او نحو ذلك لا لغرض فاسد وهو حمل الحديث على معنى بدعيه اهل الباطل من  
الحديث ونحو ذلك قال في التريب وجميع اقسام الادراج حرام عند الجمهور



حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري واخذوا الوعد للمجلس فحضر المجلس جماعة  
 اصحاب الحديث من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم من البغداديين فلما اطابت  
 المجلس باهله انتدب اليه رجل من العشرة فسئله عن حديث من تلك الاحاديث  
 فقال البخاري لا اعرفه فسئله عن آخر فقال لا اعرفه فما زال يلقي عليه واحدا بعد  
 واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا اعرفه فكان القهاء من حضر المجلس  
 يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان منهم غير ذلك يقضي على  
 البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب اليه رجل آخر من العشرة فسئله عن  
 حديث من تلك الاحاديث المقلوثة فقال البخاري لا اعرفه فلم يزل يلقي اليه واحدا  
 بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا اعرفه ثم انتدب اليه الثالث والرابع  
 الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث المقلوثة والبخاري لا يزيد على لا  
 اعرفه فلما علم البخاري انهم قد فرغوا التفت الى الاول منهم فقال اما حديثك  
 الاول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى اتى على  
 تمام العشرة فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك  
 ورد متون الاحاديث كلها الى اسانيدھا واسانيدھا الى متونها فانقره الناس بالحفظ  
 واذعنوا له بالفضل انتهى كلام التدريس فالقلب قد يقع في الاسناد كما عرفت من  
 قصة البخاري وقد يقع في المتن كحديث ابي هريرة عند مسلم في بعض طرقه وفي  
 السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه ففيه ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم  
 بعينه ما تنفق شماله فهذا ممن انقلب على احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما  
 تنفق بعينه كما في الصحيحين وقد يقع القلب في الاسماء كـ بن كعب وكعب بن مرة  
 لان اسم احدهما اسم اب الآخر كما في التوبة ~~المزيد~~ المتصل الاسانيد ~~كما هو~~ ما  
 يشتمل على مخالفة راو لراو آخر بزيادة رلو في اثناء الاسناد ومن لم يزداهما التين  
 من زادهما وتوضيحه بن يروي الحديث رواية او راويل بن فيزج الرلوي في اسناده ورجلا  
 او اكثر ولم يزداهما آخر ومن لم يزداهما فهو اكثر اتفاقا وحفظا من زادهما وشروطه ان  
 يقع التصريح بالمسار في موضع الزيادة في رواية من لم يزداهما ولا يفتي كان الاسناد

عصر وردھا الجمهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه من المہم لا يطلق القول  
بردها ولا بقبولھا بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه  
قول ابن الصلاح فيمن جرح بمجرد غير مفسر وذهب امامنا الاعظم الى قبول رواية  
المستور اذ العدل عنده من لا يعرف فيه الجرح وخالفه صاحبہ ابو يوسف ومحمد  
وحاصل الخلاف ان المستور من الصحابة والتابعين واتباعهم ثقيل روايته بشهادته  
صلى الله عليه وسلم بقوله خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وغيرهم  
لا يقبل وهو تفصيل حسن ذكره علي القاري واما الحكم في حديث المختلط وسوء  
الحفظ فقال شيخ الاسلام في فرح النخبة ان ما حدث به قبل الاخلاط وفساد العقل  
بكبر او نحوه اذا تميز لنا بان علمنا انه قبل الاخلاط قبل واذا لم يتميز توقف في  
حديثه بان لا يقبل ولا يرد وكذا من اشتبه الامر فيه انتهى وحديث المختلط الذي  
لا يتميز والمستور والاسناد المرسل والمندلس اذا لم يعرف المحدث منه مشوقف فاذا  
جاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحد لم يرفع حديثهم من درجة التوقف الى  
درجة القبول ومع ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته  
﴿المطلوب﴾ هو قسمان الاول ان يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر  
في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه لقرابته الثاني ان  
يؤخذ استناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس وهذا قد يقصد به ايضا الاغراب  
فيكون كالوضع وقد يفعل اخبارا لحفظ الحديث او لقبوله بالتأخير وقد فعل ذلك  
شعبة وحماد بن سلمة واهل الحديث قال في التقریب وقلب اهل بغداد على البخاري  
لما جاءهم مائة حديث امتحانها فردھا على وجوھا فاذا دعوا بفضله بعد ذلك انتهى  
قال في التدریب فيما رواه الخطيب حدثني محمد بن ابي الحسن الساحلي اخبرنا احمد  
ابن حسن الرازي سمعت ابا احمد بن عدي يقول سمعت عدة مشايخ يقولون ان  
محمد بن اسمعيل البخاري قدم بغداد فسمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى  
مائة حديث فقبلوا متونها واسانيدھا وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر واستناد  
هذا المتن لمتن آخر ودفعوا الى عشرة انفس الى كل رجل عشرة وامروهم اذا

التي قد لا يفهمها الناقل بالمنقول اليه لقوله عليه السلام رب مبلغ بصيغة المفعول  
 اوعي من سامع اي رب مبلغ اليه اوعي من سامع مني كالمجتهدين وقال القاضي  
 عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن العربية ممن يغلب على  
 ظنه ويرى نفسه انه يحسنها وليس كذلك كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا  
 قاله المسقلاني في شرح النخبة وقبل لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويجوز في حديث غيره وهو مروى عن مالك **﴿ المنهم ﴾** هو ما يرويه مجهول  
 لا يكون اسمه معلوما عند الثقات لقلة الرواية عنه او لعدم ذكر اسمه المشهور لفرض  
 من الاغراض وجهالة اسمه ظعن فيه لانه لم يعلم انه ثقة او لا ثقة وغير ثقة كاذب  
 او لا كما يقال اخرج او اخبرني او حدثني رجل او شيخ او ابن فلان وهذا الحديث  
 يسمى منهما تسمية له بحال راويه وهو غير مقبول عند الجمهور في العقائد والاحكام  
 ما لم يسم من طريق آخر لان قبوله فيهما يتوقف على معرفة راويه وعدالته وضبطه  
 ولم يعرف فلا يقبل الا اذا كان المنهم صحابيا فانه يقبل بحسب الشروط فان الصحابة  
 كلهم عدول لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ولو ذكر المنهم  
 بعبارة التعديل كأن يقال اخبرني او حدثني عدل او ثقة او ضابط او حافظ او  
 حاكم ففيه اختلاف بين المحدثين قيل مقبول تمسكا بالظاهر اذ الجرح على خلاف  
 الاصل والصحيح انه غير مقبول لانه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره الا اذا  
 قال هذا القول امام حاذق ومجتهد كامل فانه مقبول لكن لا مطلقا بل في حق مقلديه  
 لا غير وان سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول لا  
 يقبل حديثه الا ان يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار  
 بالزهد وغيره وان روى عنه اثنان فاكثر ولم يوثق فهو مجهول الحال ولا يثبت له  
 بذلك حكم العدالة ولا ذلك بكفي في قبول حديثه بل لا بد فيه من معرفة عدالته  
 وضبطه وقيل بكفي ان كان الراوي عنه لا يروي الا عن عدل وقيل بكفي مطلقا  
 وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيدا على الاسلام والظاهر ان حكمه حكم  
 المستور الذي لم يتحقق عدالته ولا جرحه وقد قبل روايته جماعة بغير قيد بعصر دون

شيبتي هود واخواتها قال الدارقطني هذا مضطرب فانه لم يرو الا من طريق ابي اسحق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة اوجه فتمهم من رواه عنه مرسل ومنهم من رواه موصولا ومنهم من جعله من مسند ابي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك ورواه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر ومثال الاضطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت سئلت النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال لحقا سوى الزكاة فهذا الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن ابي حمزة عن الشعبي ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل ذكره في التدريب وقد يكون الاختلاف في الحديث المضطرب بابدال راو مكان راو آخر او ابدال متن مكان متن آخر ولا مرجح لاحد الروايتين على الاخرى فاضطرب الحديث وقد يقع الابدال عمدا لمن يراد اخبار حفظه امتحاناً من فاعل الابدال كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما والبسط يأتيك في المقلوب وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينقضي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمداً لا لمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب او المملل والاضطراب موجب لضعف الحديث كما تقدم غير بعيد لاشعاره بعدم الضبط من راويه الذي هو شرط في الصحة والحسن ذكره في التقريب (واعلم) انه لا يجوز تعدد تغيير المتن مطلقاً لا بتقديم ولا بتأخير ولا بزيادة ولا نقص يحرف او اكثر ولا بابدال حرف او اكثر بغيره ولا بابدال مشدد بخفيف او عكسه وكذا لا يجوز الاختصار في المتن ولا ابدال لفظ بآخر مرادف له الا للعالم بدلولات الالفاظ لان العالم لا يتقص من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقية فيه بحيث لا يتخلف الدلالة ولا يتخلل المعنى للاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلغاتهم فضلاً عن لغة العرب فجوازه باللغة العربية اولى وقيل لا يجوز الاختصار والرواية بالمعنى وقيل يجوز ان مطلقاً سواء كان في المفردات او في المركبات وقيل يجوز الرواية بالمعنى في المفردات فالاولى ايراد الحديث بالفاظه لما فيه من النكت

المتعني بالكسر مدلساً وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً وعبر عنه بالمعاصرة انتهى ولا يشترط  
ثبوت اللقاء بين المتعني وبين من روى عنه بلفظ عن كما في التدريب وشرط البخاري  
في جامعه الصحيح ثبوت اللقاء وبعضهم طول الصحبة وبعضهم معرفته أي اشتغاره  
بالرواية عنه كما في التقريب وقال بعضهم مرسل مطلقاً سواء وجدت الشروط  
المذكورة أو لا (واعلم) أن إن المشددة كمن في الاتصال عند الجمهور ونحو حدثنا  
فلان أن فلاناً حدث بكذا وقال بعضهم ليس كمن بل منقطع حتى تبين السماع  
في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى ومطلقه محمول على السماع بالشرط المذكور من  
اللقاء والبراءة من التدليس وكثير في هذه الاعصار استعمال عن في الإجازة فإذا  
قال أحدهم مثلاً قرأت على فلان عن فلان فإrade أنه رواه عنه بالإجازة **وكثير**  
استعمال أن أيضاً في هذه الاعصار في الإجازة وهذا في المشاركة وأما المشاركة  
فيستعملونها في السماع والإجازة معاً ذكره في التقريب **﴿ نبيه ﴾** إذا روى  
بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلًا وبعضهم متصلًا وبعضهم موقوفًا وبعضهم  
مرفوعًا أو وصله هو أو رفعه في وقت ووقفه في وقت آخر فیه اقوال والصحيح عند  
أهل الحديث والفقهاء والأصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له  
مثله في الحفظ والانقائ أو أكثر منه لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة كما في التقريب  
**﴿ المضطرب ﴾** هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة من راوٍ واحد مرتين  
أو أكثر أو من راوٍ بين أو رواة فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ  
راوٍها مثلاً أو كثرة صحة المروي عنه صيماً إذا كان ولده أو قريبه أو مولاه أو غير  
ذلك من وجوه الترجيحات ككون الراوي حين التحمل بالقاء أو سماعه من لفظ  
الشيخ فالحكم للراجحة ولا يكون الحديث مضطرباً لا الراجحة كما هو ظاهر ولا  
المرجوحة بل هي شاذة أو منكورة ويقع الاضطراب في الاسناد تارة وفي المتن  
أخرى وفيهما من راوٍ واحد أو راوٍ بين أو جماعة كما في التقريب والتدريب ويلزم  
منه أن يكون الحديث ضعيفاً لا شعاره بأنه لم يضبط على ما ذكره الجزري مثاله في  
الاسناد حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله أراك شئت قال

وفيه نصيب للمروي عنه والمروي أيضاً لأنه قد لا يظن له فيحكم عليه بالجهالة وهذا  
 القسم كالاول لكن الاول كثير وقوعه في الأحاديث **المقطوع** **مستعرفه** **مفضل**  
**المفضل** **المفضل** هو ما سقط من استناده اثنان فاكثرت مع التوالي وان كان  
 الناقط واحداً او أكثر ولم يكن متوالياً بل من مواضع متعددة ولو من موضعين  
 فهو منقطع كما في التقريب والسقط من الاستناد قد يكون واضحاً يحصل الاشتراك في  
 معرفته يعني يعرفه كل واحد ككون الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه ولم يدرك  
 عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له منه اجازة ولا وجادة (١) وقد يكون  
 خفياً فلا يدركه الا الائمة الخذاق المهرة المطلعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد  
 كالمندلس بفتح اللام وسبأ في تحقيقه كذا في النجبة واذا روى تابع التابعي عن  
 التابعي حديثاً وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو متصل كما في  
 التقريب وذلك بشرطين كما في التدريب فقلنا عن شيخ الاسلام احدهما ان يكون  
 المروي مما يجوز نسبته الى غير النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فرسل الثاني ان  
 يروى مستنداً من طريق ذلك الذي وقف عليه فان لم يكن فوقوف لا متصل  
 لاحتمال انه قاله من طريق عنده فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين انتهى  
 والمفضل اخص من المرسل والمعلق من وجه فيجتمعا في حذف اثنين فصاعداً  
 ويقارقلما في حذف واحد في اختصاص المرسل بآخر السند والمعلق بأوله والمفضل  
 من اعضله أي اعياء فهو متصل به او فيه فكان الحديث الذي حدث به اعضله واعياه  
 فلم ينفع به من يرويه عنه ذكره علي القاري وفي التقريب المنعني أي المذكور فيه  
 عن متصل عند الجمهور ولو كان في استناده جهالة كالك من رجل بشرط ان لا يكون

(١) هو ان يقف على كتاب بخط شيخ فيه احاديث ليس له رواية مما فيها فله ان  
 ان يقول وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان ويتسوق  
 باقي الاستناد والمتمن وقد اشتر عليه العمل قديماً وحديثاً فهو من باب المرسل وفيه  
 شوب من الاتصال كذا قال السيد السند

لم يسمعه منه موها انه سمعه منه والمآل واحد ولا يقول اخبرنا وما في معناه بل يقول قال فلان او عن فلان ونحوه لانه متى وقع الحديث بصيغة صريحة في السماع وهي اخبرني او حدثني او سمعته وعلم انه لم يسمعه منه كان الراوي كاذبا لا مدلسا ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون اكثر وهذا القسم من التدليس مكروه جدا وفاعله مذموم عند اكثر العلماء ومن عرف به فهو مجروح عند جماعة لا يقبل روايته بين السماع او لم يبينه والصحيح في حكمه التفصيل فابين فيه الاتصال كسمعت وحدثنا ونحو ذلك مقبول ويحتج به وفي الصحيحين وغيرها من هذا الضرب كثير وما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فكالمرسل وقال جمهور من يقبل المرسل يقبل مطلقا حكاه الخطيب والصحيح ما مر من التفصيل ثم التدليس ان كان فيه غرض صحيح لا فاسد فلا يذم والغرض الصحيح تقوية الحديث عند السامعين ان كان شيخه ثقة عند الحفاظ فقط غير معلوم عند السامعين وشيخ شيخه ثقة عندهما والغرض الفاسد نغطية ضعف شيخه او حديثه والتدليس ماخوذ من الدلس بالتجريك وهو اختلاط الظلام بالنور كما يكون في اول الليل ممي المدلس بالمعنى الاصطلاحي مدلسا لاشتراك المحذوف والظلمة في الخفاء وكذا تدليس الشيوخ الذي سيأتي ذكره فان الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ او يغطي الشيخ بوصفه الذي ما اشتهر به كذا حققه القارصي في رسالته تقلا عن البقاعي واما تدليس الشيوخ فهو ان يسمي شيخا سمع منه بغير اسمه المعروف او يصفه بما لا يشتهر به كيلا يعرف او يسمي او يكتفي او يصف شيخا بغيره بما لا يعرف به ليوقع الطريق الى سماع حديث

على المشهور وقال قوم انه تدليس لخدوه بان يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقضي تصريحاً بالسماع قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسلم احد من التدليس لا مالكا ولا غيره كذا في التدريب والمعتمد في التدليس انه ان كان عن ثقة فقبول كتدليس سفيان بن عيينة فانه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن والا فردود ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين فانهم لا يرسلون الا عن صحابي

كالجرح واذا اجتمع الجرح والتعديل يغلب الجرح ثم لا يخفى على اللبيب ان الارسال  
نوعان ظاهر كرواية الرجل عن من لم يعاصره كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود  
ومالك عن ابن المسيب وخفي وهو ما عرف ارساله لعدم اللقاء لمن روي عنه مع  
المعاصرة او لعدم السماع مع ثبوت اللقاء او لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع  
غيره ويعرف ما ذكر اما بنص بعض الائمة عليه او بوجه صحيح كاخباره عن  
نفسه بذلك في بعض طرق الحديث ونحو ذلك كحديث زواه ابن ماجه من رواية  
عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً رحم الله حارس الحرس فان عمر لم  
يلق عقبة كما قال المزني في الاطراف كذا في التدريب وقال في التلويح ان  
اقتطاع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمان ظاهر كالارسال  
وباطن وذلك اما لامر يرجع الى نفس الخبر بكونه معارضاً للكتاب او  
للخبر المتواتر او المشهور او بكونه شاذاً فيما يعم به البلوى واما لامر يرجع الى نفس  
القائل كنقصان في العقل كخبر المعتوه والصبي او في الضبط كخبر المغفل او في العدالة  
كخبر الفاسق والمستور او في الاسلام كخبر المبتدع واما لامر غير ذلك كاعراض  
الصحابة عنه هذا في اصطلاح الاصوليين وفي اصطلاح المحدثين ان ذكر الراوي  
الذي ليس بصحابي جميع الوسائط فالخبر مسند وان ترك واسطة واحدة بين  
الراويين فنقطع وان ترك واسطة فوق الواحد ففصل بفتح الصاد وان لم يذكر  
الواسطة اصلاً فرسل انتهى والمرسل منقطع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
حيث الظاهر لعدم الاسناد الذي يحصل به الاتصال لا من حيث الباطن للدلائل  
المذكورة الدالة على قبول المرسل ﴿ المدلس ﴾ هو ما يكون مشتملاً على التدليس  
والتدليس قسمان تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ اما تدليس الاسناد فان شئت  
قلت هو ان يترك الراوي اسم شيخه الذي اخذ الحديث منه ويروي عن شيخ  
فوق شيخه لقيه او عاصره (١) وان شئت قلت هو ان يروي عن لقيه او عاصره ما

(١) وانما قلنا او عاصره لانه لو لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليساً



كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل  
 محضه كذا او غير ذلك ولذا قيل الارحال في الحديث عدم الاسناد والواسطة  
 بين الملق والمُرسل فهما متباينان فيصدق من الطرفين تعالفة كلية ومرسل الصحابي  
 مقبول بالاجماع لأن غالب حاله ان يسمع بنفسه منه صلى الله عليه وسلم وان كان  
 يحتمل ان يسمع من صحابي آخر ولم يكن هو بنفسه حاضرا وكذا مرسل القرون  
 الثاني والثالث مقبول عندنا وعند مالك «رض» وعند الشافعي «رض» لا يقبل  
 الا باحد امور خمسة ان يستنده غيره او ان يرحله آخر وطلم ان شيوخها مختلفة او  
 ان يفضده قول صحابي او ان يعضده قول أكثر اهل العلم او ان يعلم من حاله انه  
 لا يرسل الا برواية من عدل (ويرد عليه) بان المتراط اسناد غيره باطل لان العمل  
 حينئذ بالمسند والارضة الباقية ليس شيئا منها بهليل وانهمام غير المقبول الى غير  
 المقبول لا يصيره مقبولا استدل الشافعي بان قبول الرواية موقوف على العلم بكون  
 الراوي مختصا بالحق والعدالة وغير ذلك من الصفات المعتبرة في الرواة وعند عدم  
 ذكر الراوي لا يعلم ذلك فلا يقبل واستدل القائلون بالمقبول بثلاثة اوجه  
 الاول ارسال الصحابة وقبوله مع وجود واسطة في البعض قال البراء عما كل ما  
 تحدث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما حدثنا عنه ~~لكننا~~ لا نكذب  
 الثاني ان كلامنا في ارسال العدل الذي لو اعد لا يظن انه كذب على من روى  
 عنه واذا لم يظن به الكذب على من يجهز ان يكذب فعدم ظن كذبه على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهو معصوم اولي والثالث ان العادة جارية بان الامر اذا كان واضحا  
 للتأمل جزم بنقله من غير استاذ واذا لم يكن واضحا فنجسه الى الغير ليحتمل التأمل  
 ذلك الغير الشيء الذي يراه هو في التأمل فالمرسل يدل على انه واضح للتأمل  
 بخلاف المسند كذا في التلويح واما مرسل من دون هؤلاء فيقبل عند بعض اصحابنا  
 ويرد عند البعض لان الزمان زملق النصب والكذب ولم يشهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعد الحج فلا يقبل والذي ارسل من وجه واسند من وجه مقبول عند العامة  
 لان اسناده يقبل على احواله وقيل لا يقبل لان الاسناد كالتعديل والارمال

الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوقوف والا فالصحيح انه مرفوع عند الجمهور واما  
 قول التابعي ذلك ان لم يضمنه الى زمن الصحابة فهو مقطوع فقط وان اضافيه فيقطوع  
 عند البعض وموقوف عند الآخر واما قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا  
 لو من السنة كذا فمرفوع عند الجمهور وقيل موقوف واما قول التابعي ذلك فمرفوع  
 او موقوف واما تفسير الصحابة فالسبيل للعقل فيه سبيل كاسباب النزول فمرفوع  
 لانه مما لا يمكن ان يؤخذ الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأي فيه  
 ففي غيره موقوف ومثل تفسير الصحابي تفسير التابعي في كونه مرفوعا في غير  
 المعقول وموقوفا في المعقول **المعلق** هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من  
 مبادي السند فقط واوائله وهو طرف المخرج والمصنف من الرواة سواء كان الساقط  
 واحدا لو اكثر كذا المعلق المستقل في والنزوي فيشمل المتوالي وغيره لكن قيده  
 السيوطي بالمتوالي وصورته ان يحذف من المبادي ويعزى الحديث ويعلق الي من  
 فوق المحذوف من روايته مع ذكر الصحابي وهو كثير في البخاري كالمسئل واستعمل  
 بعضهم المعلق في حديث جندب جميع سنده كقوله قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا ومن جوار المعلق ان يحذف الا الصحابي او الا الصحابي والتابعي معا والحاصل  
 ان المعلق ما حذف من اول سنده او جميعه لاطمئنه (واعلم) ان ما كان منه بصيغة  
 الجزم كروى وقال فلان فيحكم بجمته عن المضاف اليه وما ليس فيه جزم كروي  
 وقيل من فلان فلا يحكم بجمته وليس يواه وله حكم الصحيح اذا وقع في كتاب  
 التزم بجمته كالصحيحين ذكره في التقريب والتدريب وبين المعلق والمضل الا في  
 ذكره عموم ونصوص من وجه فيجاء به في حذف اثنين فصاعدا ويفارق في حذف  
 واحد وفي اختصاصه في اول السند **الموسل** هو المنقطع الذي كان السقوط  
 فيه من آخر السند فقط وهو طرف النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة  
 وهو واحد غالباً بخلاف للمعلق فانه كثير غالباً وبعبارة اخرى المرسل من الحديث  
 ما اسنده التابعي او تبعه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يذكر  
 الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما يقول التابعي سواء

تأخره أو قوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ لذلك أو هذا بعد ذلك أو كنت نهيت  
 عن كذا فافعلوه أو قول الراوي هذا سابق على ذلك فيكون ذلك متأخرًا هذا ثم  
 لا يخفى عليك أن التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل في الاستناد بالنسبة إلى ظن  
 المجتهد وأما في نفس الأمر فلا تعارض ❀ الضعيف ❀ هو ما كان أدنى مرتبة من  
 الحسن وضعفه يكون تارة لضعف بعض الرواة من جهة عدم العدالة وسوء الحفظ  
 أو التهمة في العقيدة وتارة لخلل آخر مثل الأرسال والانقطاع والتدليس ويعمل به  
 في فضائل الأعمال والمواظبات في العقائد والأحكام العلمية عند الجمهور وقيل يجوز  
 العمل به مطلقًا قال علي القاري في شرحه على شرح النخبة وضعفه يتفاوت كثافتها  
 صحة الصحيح وحسن الحسن فأعلى مراتبه بالنظر إلى ظن الراوي ما انفرد به الوضع  
 المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم فاحش المخالفة ثم المختلط ثم المبتدع الداعي ثم  
 مجهول العين أو الحال وبالنظر إلى السقط المعلق يجذف السند كله من غير ملتزم  
 الصحة كالبخاري ثم المعضل ثم المنقطع ثم المرسل الجلي ثم الخفي ثم المدلس ولا انحصار  
 له في هذه الأنواع وإذا زوي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها  
 أنه حسن بل ما كان وضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه وصار  
 حسنًا بذلك وكذا إذا كان وضعفه لأرسال أو تدليس أو جهالة رجال زال بمجيئه  
 من وجه آخر وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له  
 إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر ❀ الموقوف ❀ هو ما روي  
 عن الصحابة من أفعالهم وأقوالهم فيتوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم وبعبارة أخرى هو ما يرفع إلى الصحابة دونه عليه السلام والمآل واحد  
 والوقف لا يكون إلا صريحًا بأن يقول الراوي المنقول هو من قول الصحابي أو من  
 فعله أو من تقريره صرح به العسقلاني والموقوف في غير المنقول له حكم الرفع  
 ❀ المقطوع ❀ هو ما جاء عن تابعي من قول أو فعل موقوفًا عليه وليس بحجة والفرق  
 بين المقطوع والمنقطع أن المنقطع من مباحث الأسناد والمقطوع من مباحث المتن  
 ❀ فروع ❀ قول الصحابي كذا نقول كذا أو نفعل كذا أو نرى كذا أن لم يصفه

من ذلك المعنى بعبارة نفسه فالقرآن مفضل عليه لأن لفظه منزل أيضاً ﴿الحكم﴾ هو من الحديث ما سلم من المعارضة أي لم يأت خبر يضاده وقد عقد له الحاكم في علوم الحديث باباً وعده من الأنواع وكذا شيخ الإسلام في النخبة وامثله كثيرة منها قوله عليه السلام الجهاد ماض إلى يوم القيامة فإن قوله يوم القيامة سد لبب النسخ ذكره في التوضيح وقال الحاكم ومن امثله حديث أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وحديث إذا وضع العشاء واقبت الصلاة فابدأوا بالصلاة وحديث لا شغار في الإسلام قال وقد صنف فيه عثمان بن سعيد الدارمي كتاباً كبيراً كذا سبغ التدريب ﴿المختلف﴾ هو ما عورض بمثله وهو قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح فيتعين ولا يصر إلى التعارض ولا النسخ ويجب العمل بهما ومن امثلة ذلك في أحاديث الأحكام حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وحديث خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه فإن الأول ظاهره طهارة القلتين تغيراً لا والثاني ظاهره طهارة غير المتغير سواء كان قلتين أم أقل فخص عموم كل منهما بالآخر وفي غيرها ما مثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجدوم فرارك من الإسد وكلهما معدودان في الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما أنه حمل لا عدوى على قوي الإيمان صحيح التوكل وحمل الأمر بالفرار على ضعف الإيمان والتوكل فلا إشكال ولا تناقض وبه قال علي القاري حيث قال والظاهر أن الأمر بالفرار رخصة للضعفاء ولذا خصه بالمخاطب وأما الكاملون المتوكلون فلا حرج في المخالطة إذ صح أنه صلى الله عليه وسلم أكل مع المجدوم وقال بسم الله ثقة. باقيه وتوكل عليه رواه أبو داود وغيره انتهى والثاني لا يمكن الجمع بينهما بوجه فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمنا والا عملنا بالراجح منهما بأن يكون رواية أحد الحديثين الثمن واحتفظ أو أكثر من الآخر والا فيوقف عن العمل به حتى يظهر المرجح ويتعين الناسخ للشيء بتأخره عنه وطريق العلم بتأخر الإجماع بأن يجمعوا على أنه متأخر لما قام عندهم على

الاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما له حكم المرفوع لان  
 اخباره بذلك يقتضي تخبراً له وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقاتل به  
 ولا موقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان كذلك فله حكم المرفوع  
 سواء كان ما سمعه منه او بواسطة انتهى كلام النخبة واما ما للعقل والاجتهاد فيه  
 سبيل بان لا يتوقف على الشرع كالاهليات والنبوات فوقوف او مقطوع فتحكم  
 انهم قالوه باجتهادهم اي باستنباطهم من الادلة العقلية وان احتمل انهم اخذوه بلا  
 واسطة منه عليه السلام او بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً على ما في النخبة  
 ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فيدل على ان ذلك عنده عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كما قال الشافعي في صلاة علي رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة  
 اكثر من ركوعين انتهى لعل هذا قول في مذهبه والا فالمشهور من مذهبه وهو  
 قول مالك واحمد في كل ركعة ركوعان وعند ابي حنيفة ركوع واحد فمعنى قوله  
 اكثر من ركوعين غير ظاهر قاله علي القاري ومثال المرفوع من التقرير حكماً ان  
 يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فانه يكون  
 له حكم الرفوع من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم  
 على سؤاله عن امور دينهم ذكره في النخبة \* المسلسل \* هو ما اتفق الرواة في  
 اسناده علي صيغة من صيغ الاداء كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً او حدثنا  
 فلان قال حدثنا فلان او غيرها من الحالات القولية كسمعت فلاناً يقول اشهد  
 بالله تعالى حدثني فلان او الفعلية كقوله دخلنا علي فلان فاطعمنا تمرًا او القولية  
 والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بلحيته قال آمنت بالقدر الي آخره  
 ذكره في النخبة وقال علي القاري المسلسل هو الذي يكون رجال اسناده الائمة  
 لا يزال يرويه امام والظاهر انه يريد بالمسلسل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي وفي  
 المسلسل تفصيل طويل ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى التقریب والتدريب  
 \* القدسي \* هو من حيث المعنى من عند الله تعالى ومن حيث اللفظ من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فهو ما اخبر الله به نبيه بالالهام او بالانعام فاخبر عليه السلام

في مرفوع صحابي وبفارق من المذاهب الثلاثة في مرفوع تابعي هذه اقوال والثابت منها بحسب اطلاعي هو القول الاخير لان المسند خلاف المرسل وهو الذي اتصل اسناده الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ المتصل ﴾ هو ما اتصل اسناده من راويه الى منتهاه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه مرفوعاً كان الى النبي صلى الله عليه وسلم او موقوفاً على من كان قاله في التقريب فشمل اقوال التابعين ومن بعدهم وابن الصلاح قصره على المرفوع والموقوف ثم مثل الموقوف بما لك عن نافع عن ابن عمر عن عمر وهو ظاهر في اختصاصه بالموقوف على الصحابي وقال العراقي واما اقوال التابعين اذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الاطلاق اما مع التقييد فحائز وواقع في كلامهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن المسيب او الى الزهري او الى مالك ونحو ذلك قبل والتكتم في ذلك انها تسمى مقاطيع فاطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بتضادين لغة ذكره في التدريب ﴿ المرفوع ﴾ هو ما اخبر الصحابي او غيره عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعله او تقريره متصلاً كان او منقطعاً والرفع قد يكون تصريحاً وقد يكون حكماً فمثل المرفوع من القول تصريحاً على ما قال في النخبة ان يقول الصحابي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول الله انه قال كذا ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي فعات بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً ان يقول الصحابي الذي لم ياخذ عن الامم ائليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعالى بيان لغة غريبة كالاخبار عن الامور الماضية من بدء الخلق ونقص الانبياء او الآتية كالملاحم والفتن واحوال يوم القيامة وكذا

أبيه عن جده وابن اسحق عن التيمي واثبات ذلك بما قيل انه صحيح وهو أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحرث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة ونعوم \* فروع \* ينجس رواية الصحيح والحسن بصفة الجزم كروى فلان وقال فلان ونحوها والضعيف بصفة التريض كقيل وروي ونحوها ويقع العكس وقولم حديث حسن الاسناد او صحيحه دون قولم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او ينجس الاسناد دون المثنى لشذوذ او علة واما قول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فعناه انه روي باسنادين احدهما يقتضي الصحة والاخر يقتضي الحسن فصح ان يقال فيه ذلك اي حسني باعتبار اسناد صحيح باعتبار آخر وقيل حسن لذاته صحيح لغیره واذا قيل هذا حديث صحيح فعناه انه اتصل سنده مع الاوصاف المذكورة لا انه مقطوع به في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة واذا قيل هذا حديث غير صحيح فعناه لم يصح استاده على الشرط المذكور لا انه كذب في نفس الامر لجواز صدق الكاذب واصابة من هو كثير الخطأ \* المسند \* فيه اقوال قال الحاكم المسند المرفوع المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس فيكون اخص من المرفوع لانه حينئذ يكون قسما من المرفوع وقسم الشيء اخص منه وقال الخطيب المسند المتصل فشمل المرفوع والموقوف والمقطوع فيكون اخص منهما لانه قسم منهما وقال ابن عبد البر المسند المرفوع متصلا كان كالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم او منقطعاً كالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا مسند لانه قد اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع من ابن عباس وعلى هذا القول يكون المسند مساوياً للمرفوع ورد عليه شيخ الاسلام بانه يلزم عليه ان يصدق المسند على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعاً ولا فائل به وقال في النخبة المسند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال فيكون مذهباً رابعاً اخص منها لان شيخ الاسلام شرط في كون الحديث مسنداً كونه مرفوع صحابي خلافاً لم فأنهم لم يشترطوه فيه فيما عني

إذا تعاصر المعنعن والمعنن عنه وامكن اجتماعهما والبخاري لم يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة ولهذا قال النووي وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري ذكره علي القاري هذا رجحانه من حيث الاتصال وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط كما قال شيخ الاسلام في النخبة فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري انتهى قال علي القاري فان الذين انفرد البخاري بهم اربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا والمكلم فيهم بالضعف نحو من ثمانين رجلا والذين انفرد بهم مسلم ستائة وعشرون رجلا والمكلم فيهم بالضعف مائة وستون رجلا انتهى وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال كما قال شيخ الاسلام في النخبة فلا أن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم انتهى قال علي القاري فان الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اخضع البخاري منها بأقل من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين وباقيها مخصص بمسلم انتهى والعمد عند الجمهور ان المكلم فيهم بالضعف من اولئك الرجال ليسوا بضعفاء والمبتدع فيها من احاديثهما ليس الانتقاد فيها بصحيح ❀ الحسن لذاته ❀ هو ما يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والاثقان وان شئت قلت هو ما يكون راويه قاصرا عن درجة راوي الصحيح مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح وأما الحسن لغيره فهو ما يكون حسنه بسبب الاعتقاد مع كونه ضعيفا في نفسه نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه فكل من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته انما يحصل بكثرة الطرق الا ان راوي الصحيح ظاهر العدالة وراوي الحسن مستور العدالة فلم من هنا ان اصل الحسن لغيره ضعيف كما ان اصل الحسن لذاته صحيح فخرجا عنهما خارج وهو الانحياز في الاول وعدمه في الثاني ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه دون الصحيح وله مراتب كالصحيح فاعلى مراتبه يهز بن حكيم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب عن



اليدين عند الركوع والرفع منه وخبر مس الذكر وخبر الوضوء مما مسته النار وخبر  
الوضوء من حمل الجنابة حيث يحتاج فيه الى كمال الشيع والاسفاضة لانه مما يعم  
به البلوى ولم يتحقق تأمل وهذا البحث وان كان من مباحث اصول الفقه لا من  
مباحث علوم الحديث ولكن ذكرناه هنا نتميا للكلام \* الصحيح لذاته \* هو ما  
اتصل اسناده بالمدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة قاله في التقريب فهو ما  
يشتمل من صفات القبول على اعلى مراتب صفاته بان يكون رواته في الدرجة العليا  
من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كالزهرى عن سالم بن عبد الله  
ابن عمر عن ابيه مثلاً حيث انه اصح الاسانيد على ما قال به بعض الائمة وما لا  
يشتمل من صفات القبول على اعلاها بل على اوسطها او ادناها هو الصحيح لغيره ان  
وجد فيه ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق واعضاد الراوي ذلك الحديث  
يجدي صحيح فتلخص من هنا ان الصحيح ما وجد فيه الشروط بلا قصور او معه  
منجبراً وله اقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه اعلاها ما اتفق  
عليه الشيخان ويعبر عنه بالمتفق عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم  
ثم ما على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط  
مسلم ثم صحيح عند غيرهما مستوفي فيه الشروط السابقة وشرطهما في جامعيهما ان  
يخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله مطلقاً او متصلة رجاله الى الصحابة المشهورة  
بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرط البخاري في الحديث المجمع ايضاً  
الملاقة بين الراوي والمروي عنه ولو مرة والسماع عنه بخلاف مسلم فانه اشترط  
اللقاء او امكانه ولا يخفى ان الاول اقوى من الثاني ومن هنا علم ان كتاب البخاري  
اشد اتصالاً من حيث السند من كتاب مسلم لاشتراطه ان يكون التلميذ قد ثبت له  
لقاء شيخه ولو مرة واذا ثبت اللقاء فكل ما يروى عنه فمحمول على انه سمع منه بلا  
واسطة فهذا كمال ما يمكن ان يقال في الاتصال واما مسلم فيكتفي بطلاق المعاصرة  
وامكان اللقاء فيحسن الظن بحمل الرواية على الاتصال ومجمل الكلام ان البخاري  
اشد اتصالاً من كتاب مسلم لان مسلماً كان مذهبه ان اسناد المعنعنين له حكم الاتصال

في الصحيحين وغيرهما اذ لم ينظروا الى ما يفهم من القرآن ويشير اليه اشارة او دلالة او اقتضاء او اطلاقاً او عموماً بل قد وجدنا ظاهرياً زماناً انه يلوح من قولهم وعلمهم انه يقدم احاديث البخاري بل احاديث الجامع الصغير ايضاً على الآي القرآنية وكثير من آياته ينسخونها باحاديث الصحيحين ولو آحاداً ثم بعد القرآن عندنا يطلب الحكم من السنة المشهورة ثم من الآحاد واما المتواترة لفظاً او معنى ففي حكم القرآن ثم الآحاد بجميع انواعها اذا كانت صحيحة مقدمة على القياس سواء رويت بنقل الفقيه او لا على ما هو المحقق وسواء دلت على الحكم صراحة او عبارة او اشارة او اقتضاء او عموماً او اطلاقاً او تاويلاً بل المراسيل والمنقطعات ايضاً عندنا مقدمة عليه وكذا ما فيه التدليس والتلبيس وما في سنده مستور من القرون الثلاثة بل روى عن امامنا ان الضعيف ايضاً اولى من اراء الرجال حتى انا نقلد اقوال الصحابي بل التابعي ايضاً فيا اسفي على هؤلاء الخصوم يسمون ائمتنا ومشائخنا اهل الراي واصحاب الراي وهم احق بهذا الاسم منا ونحن ايضاً نقول بما روى عن بعض الائمة ان الراي ميتة اذا اضطر اليها اكلمها ثم الاجماع القطعي مقدم على المشاهير والآحاد كما في حصول الحواشي على اصول الشافعي وثانياً ان شرط العمل بخبر الواحد ان لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة فحديث مس الذكر فيما يروى عنه من مس ذكره فليتوضأ لا يعمل به لانه خرج مخالفاً لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا فانهم كانوا يستنجون بالاحجار ثم يفسلون بالماء ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا تنجيساً للبدن بالنجاسة الحكيمة لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك رواية القضاء بشاهد وبمين لا يعمل به فانه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر وكذلك خبر الواحد اذا خرج مخالفاً للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفته الظاهر عدم اشتهاره فيما يعم به البلوى في الصدر الاول والثاني لانهم لا يتعمون بالتقصير في متابعة السنة فاذا لم يشتهر مع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة عدم صحته وهذا هو مذهب ابي الحسن الكرخي من اصحابنا القدماء ومخازر المتأخرين ولذا لا يعمل بخبر الجهر بالتسمية وخبر رفع

سواء كان مع القرائن او لا وبه قال الأكثر وعليه الاعتماد فتلخص من هنا انه ظني  
لا قطعي لتطرق شبهة الغلط والوهم والكذب جهوا او عمدا في غير المعصوم وانه  
محتاج به قابل التلقي واجب العمل في الفروع الفقهية والمقائيد الظنية لان غلبة الظن  
معتبرة في الشرع كثيرا لا في الاصول الجزمية ثم الغرابة اما ان تكون في اصل  
السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي او لا تكون كذلك بان يكون التفرد في اثباته  
كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص  
واحد فالاول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي ومثال الفرد المطلق كحديث النبي  
عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما  
وقد يتفرد به راو آخر عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان وهو الايمان بضع  
وسبعون شعبة فانفلها قول لا اله الا الله وادناها املطة الاذي عن الطريق والحياة  
شعبة من الايمان تفرد بهذا الحديث ابو صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه وتنفرد  
به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع روايته او اكثرهم ومثال  
الفرد النسبي ان يروي مالك عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن مالك  
منفردا ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوي عن نافع جماعة فانه فرد  
بالنسبة الى الراوي عن مالك وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن نافع عن  
ابن عمر والى الرواة عنهم الينا وقد يشتهر الحديث بان يروي عن ذلك المتفرد  
كحديث كحديث انما الاعمال بالنيات وحاصله انما سمي نسبيا لان التفرد انما حصل  
فيه بالنسبة الى شخص معين من طريق واحد وان كان مشهورا في نفسه لكونه  
مرويا من طرق اخر ففردته بالنسبة الى الطريق الاول ومشهوريته باعتبار  
الطريق الآخر واذا عرفت المتواتر والمشهور والاحاد فاعلم اولان المتقدم في طلب  
علم حكم المسئلة هو القرآن فحي وجد فيه الحكم وثبت بصرح النص او دلالة او  
اشارته او اقتضائه لا يطلب من غيره ولو وجد فيه كان المعلوم من الكتاب  
مقدما على غيره لكونه قطعيا كلاما ربانيا مقدما على الظني وهذا هو الذي عمله  
الحنفية فجاء سببا لمطاعن بعض الجهلاء عليهم انهم تركوا وخالقوا الاحاديث الصحاح

لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي عزيزا لقلة وجوده وزعم الجبائي من المعتزلة انه شرط الصحة وهو فاسد لان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح ولو واحدا على الصحيح مثاله على ما ذكره في التدريب ما رواه الشيخان من حديث انس والبخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده الحديث ورواه عن انس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عليه وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة ❀ الغريب ❀ هو ما يرويه واحد عن واحد الى المنهني ولو كان الواحد صحابيا عند المحققين وقيل غيره اذ وحدته لا توجب الغرابة اذ كلهم عدول ويعرف ايضا بانه هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من السند كما اذا روى اثنان عن اثنين عن واحد عن اثنين عن اربعة ونحوها وله صور شتى ومثاله سيايتك وهذه الثلاثة الاخيرة من المشهور والعزیز والغريب تسمي احادا وخبر احاد وفيها مقبول ومردود اما المقبول فهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة الراوي وضبطه واما المردود فهو الذي لم يرجح صدق الخبر بالخبر سواء رجح كذبه بان غلب على الظن كذبه او لم يرجح صدقه ولا كذبه فكل واحد منهما مردود اما الاول فظاهرا واما الثاني فلانه في حكم المردود وكل واحد من هذه الثلاثة الاخيرة يفيد غلبة الظن عند المحدثين ما لم يتواتر لكونها احادا وهي كافية لوجوب العمل ولا يحصل به العلم اليقيني مطلقا سواء كان مع القرائن او لا ولا فرق في ذلك بين حديثي الشيخين وغيرها وبه قال المحققون والاكثرون واختلف في خبر الواحد العدل يفيد العلم او لا قال العسقلاني في النجبة يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافا لمن ابي ذلك ثم قال واختلف في التحقيق لفظي انتهى وحاصل كلامه ان من قال بان خبر الواحد يفيد العلم اراد انه يفيد العلم النظري المستفاد بالنظر في القرائن لا بنفس الخبر ومن قال انه لا يفيد العلم اراد انه بدون القرائن لا يفيد الا الظن ولا ينبغي ان ما احنف بالقرائن ارجح مما عدها بحيث يترقي عن مرتبة افادة الظن الى افادة العلم هذا حاصل كلامه والصواب انه لا يفيد الا الظن

يرو به أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد المتواتر سمي مشهوراً لوضوحه وشهرته لكون رواته أكثر من اثنين ومائة جماعة من الفقهاء مستفيضاً لاشتهاره وانتشاره بين الرواة ويوجب غلبة الظن عند المحدثين وعلم طمانينة عند الاصوليين ويكون رده بدعة ولا يكفر جاحده بل يضل على الاصح بخلاف المتواتر فانه يوجب العلم القطعي ويكون رده كفرًا مثاله وهو صحيح على ما ذكره في التدريب ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه ومثاله هو حسن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومثاله هو ضعف الاذنان من الراس انتهى وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الالسنه ولو لم يكن له اسناد ثابت ومثل السخاوي له بقوله عليه السلام علماء امتي كانبيا بني اسرائيل وعلي القاري بحب المرة من الايمان والمشهور في اصول الفقه ما يكون من الاحاد في العصر الاول ثم ينقله في العصر الثاني والثالث قوم لا يتوهم تواطئهم على الكذب فان كان كذلك في العصر الاول ايضاً فهو المتواتر وان لم يكن كذلك في العصر الثاني ايضاً فهو الاحاد وبه علم ان المشهور عند الاصوليين قسم للآحاد والمتواتر اما عند المحدثين فهو قسم من الآحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي وقع الخلاف فيه تبديع منكره او تكفيره هو المشهور المصطلح عند الاصوليين لا عند المحدثين ثم الخبر المشهور يفيد علم طمانينة عند الاصوليين كما تقدم وهو علم تطمئن به النفس وتظنه يقيناً لكن لو تأمل حق التأمل علم انه ليس يقين كذا قيل وفي التلويح ان الطمانينة زيادة توطين وتسكين يحصل للنفس على ما ادر كنهه فان كان المدرك يقيناً فاطمئناتها زيادة اليقين وكاله كما يحصل لليقين بوجود مكة بعد ما يشاهدها واليه الاشارة بقوله تعالى حكاية ولكن ليطمئن قلبي وان كان ظنيّاً فاطمئناتها رجحان جانب الظن بحيث يكاد يدخل في حد اليقين وهو المراد هنا وحاصله سكون النفس عن الاضطراب انتهى والخبر المشهور في الاصل خبر واحد عند الاصوليين كما نص عليه في التلويح وغيره وخبر الواحد اذا لم يكن راويه الاول منزهاً عن وصمة الكذب لا يفيد علم الطمانينة وان دخل بعد ذلك في حد التواتر كما يشتهر من الاخبار الكاذبة في البلاد العزيز هو ما

لو اتفق اهل اقليم على مسألة عقلية لم يحصل لنا اليقين حتى يقوم البرهان وايضا ان  
 ما لا يكون كذلك يحمل دخول الغلط فيه كما اتفق ان سائلا سئل مولى ابي عوانة  
 يعني فلم يعطه شيئا فلما ولى لحقه ابو عوانة فاعطاه دينارا فقال له السائل والله لانفك  
 بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا وارادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق  
 الناس وجعل ينادي اذا رأي رفقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا يزيد  
 ابن عطاء الليثي يعني مولى ابي عوانة فانه تقرب الى الله اليوم بابي عوانة فاعنقه فجعل  
 الناس يرون فوجا فوجا الى يزيد يشكرون له في ذلك وهو ينكره فلما كثر هذا  
 الصنع منهم قال ومن يقدر على رد هؤلاء كلهم اذهب انت حر كذا ذكره السخاوي  
 في شرح الغية العراقي ثم اختلفوا فيما يفيد المتواتر فقال الجمهور انه يفيد العلم  
 الضروري كما تقدم وقيل الاستدلالي اي العلم الحاصل بالاستدلال اي بالنظر في  
 الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب خبري كالعالم  
 مثلا يكون دليلا على وجود الصانع اذا كان النظر فيه على وجه حدوته واما اذا كان  
 النظر فيه على وجه انه عرض او جوهر فلا يكون دليلا على وجود الصانع والقائل  
 بهذا القول امام الحرمين من الاشاعرة وابو الحسن البصري والكبي من المعتزلة  
 والمعتمد هو القول الاول الا ترى انا نجد من اتقنا العلم الضروري بالبلاد النائية  
 ككة وبغداد والامم الخالية كالانبياء والاولياء عليهم السلام بحيث لا يحمل  
 النقيض اصلا وما ذاك الا بالاخبار فان قيل جواز كذب كل واحد من الكثرة  
 يوجب جواز كذب الاخرين لعدم المناقاة مع ان المجموع ليس الانفس الـآحاد  
 بجواز كذب كل واحد جواز كذب المجموع وايضا الضروري يستلزم الوفاق وهو  
 منتف في المتواتر لمخالفة السمنية والبراهمة من فلاسفة الهند فانهم انكروا ايجابه  
 علم اليقين وقالوا لا يوجب الا الظن اجيب اجمالا بانه تشكيك في الضروري فلا  
 يستحق الجواب كسبه السوفسطائية وتفصيلا بان حكم الجملة يخالف حكم الآحاد  
 كالمسكر الذي يفتح البلاد والضروري لا يستلزم الوفاق لجواز المكابرة والناد كما  
 للسوفسطائية تأمل النقطة من مقامات شتي \* المشهور \* هو في اصول الحديث ما

على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم وقال السخاوي ذكر شيخنا من  
الاحاديث التي وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض ورواية الله والائمة من  
قريش ومن الاخبار المتواترة كما في التدريب حديث المسح على الخفين من رواية  
سبعين صحابيا وحديث نصر الله امره اسمع مقالتي من رواية نحو ثلاثين وحديث  
نزل القرآن على سبعة احرف من رواية سبع وعشرين وحديث من بنى لله مسجدا  
بنى الله له بيتا في الجنة من رواية عشرين ونحو ذلك من الاحاديث الكثيرة انهي  
وفيه ان المانعين انما منعوا التواتر اللفظي والمثبتين جوزوا التواتر المعنوي فالخلاف  
لفظي واما مثال مطلق المتواتر فنعم يوجد كنقل القرآن واعداد الركعات ومقادير  
الزكاة الا ان يقال انه من حيث انه صدر منه عليه السلام احاديث تجوز او المتواتر  
ما خوذ من التواتر بمعنى التتابع فسمي متواترا للتتابع رواته وبينه وبين الاقسام  
الثلاثة الآتية تباين كلي فيصدق من طرف كل واحد منها سلب كلي فنقول مثلا  
ليس شيء من المتواتر بمشهور وليس شيء من المشهور بمتواتر وقس عليها غيرها من  
الاقسام الباقية وينقسم المتواتر في اصول الفقه الى قسمين لفظي وهو ما تواتر لفظه  
ومعنوي وهو ان ينقل جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في  
امر يتواتر ذلك القدر المشترك كما اذا نقل رجل عن حاتم مثلا انه اعطي جملا  
وآخر انه اعطي فرسا وآخر انه اعطي دينارا وهم جرافتواتر القدر المشترك بين  
اخبارهم وهو الاعطاء لان وجوده مشترك بين جميع هذه القضايا وذلك ايضا  
يتأتى في الحديث فنه ما تواتر لفظه كالامثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كاحاديث  
رفع اليدين في الدعاء فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث فيها رفع  
يديه في الدعاء لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها  
وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع ثم المتواتر له شروط اربعة عند الكل  
من علماء الفن الاول عدد كثير ومناطه البلوغ الى حد العلم القطعي وقد عرفته  
والثاني احالة العقل توافقه على الكذب والثالث وجود تلك الكثرة في كل موضع  
من الاسناد والرابع كون مستند انتهائهم الحس من مشاهدة كالرواية والسماع حتى

وتاريخاً كذا نقله علي القاري ولعل الحاكم هو البخاري اذ قيل كل ما لا يمر فيه البخاري فليس بحديث والخبر والاثر والسنة مرادف للحديث عند الجمهور وقيل الخبر مباين لهذه الثلاثة لانه ما جاء عن غيره عليه السلام بخلاف الاثر والحديث والسنة فانما ما جاء عنه عليه السلام فبين هذه الثلاثة والخبر تباين كلي وقيل الخبر اعم من الحديث والسنة كالاثر وقيل الاثر قول الصحابي وقيل هو قول السلف مطلقاً صحابياً او تابعياً فبين الاثر والسنة والحديث تباين لان الاثر قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي صلى الله عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء من غيره عليه السلام والاسناد هو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام والراوي ناقل الحديث بالاسناد ولذا يقال لناقل الحديث بدونه مخرج لا راو وقد يستعمل كل منهما موضع الاخر والى هنا انتهى الكلام في المقدمة ❀ الخبر المتواتر ❀ هو ما نقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة عن مثلهم من اوله الى آخره ولذلك يجب العمل به من غير بحث عن رجاله سواء كان حديثاً او غيره ولا يعتبر فيه عدد معين في الاصح على ما ذهب اليه بعضهم من اشتراط خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او خمسين قولاً من غير دليل بل مناطه البلوغ الى حد العلم القطعي فقد يحصل بعدد قليل كما في الصحابة لاسيما المهاجرين والانصار خصوصاً اهل البيت والعشرة منهم وقد لا يحصل بعدد كثير ايضاً كما في عشرين من الفسقة اذا لم ياتوا من اماكن مختلفة واحتمل تشاورهم فيما بينهم ولا يشترط فيه عدالة النقلة بل ولا اسلامهم ايضاً بل قد يحصل من اخبار الكفرة اذا بلغوا هذا المبلغ لكن في الحديث لا يوجد الكافر بخلاف غيره واما مثل خبر اليهود بقتل عيسى عليه السلام وتأيد دين موسى عليه السلام فلا نسلم تواتره وحصول شرائطه في كل عهد ثم مثال الحديث المتواتر على التفسير المتقدم قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم ولذا قال ابن الصلاح يمز وجوده الا ان يدعي ذلك في حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وانكره ابن حبان وقال المسقلاني دعوى العزة او العدم ممنوعة لانها نشأت من قلة الاطلاع



بعين الانصاف \* لا بعين الجدل والحسد والاعتساف \* وكفى للحسد ما في آخر  
سورة الفلق \* من الزجر والتهديد والتوبيخ والقلق \* وصيقله من له فهم سليم \*  
وذهن ثاقب وطبع مستقيم \* وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء \* واهة ذو الفضل  
العظيم \* \* مقدمة \* لا بد لكل طالب علم قبل الشروع في المقصود  
من معرفة ثلاثة اشياء الاول تعريف العلم والثاني موضوعه والثالث غرضه فعلم  
اصول الحديث علم يعرف به احوال الحديث والراوي من حيث الرّد والقبول  
وموضوعه الحديث والراوي من تلك الحيشة وغرضه معرفة المقبول والمردود منهما  
ليعمل به دونه واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث وموضوعه ذات  
النبي صلى الله عليه وسلم من حيث انه نبي وغرضه الفوز بسعادة الدارين ويقال  
للاول علم الحديث دراية والثاني علم الحديث رواية والصحابي من لقي النبي صلى  
الله عليه وسلم مؤمناً به ولو ساعة ومات على الايمان والصحابة كلهم عدول من لا بس  
الفتن وغيرهم باجماع من يعتمد به والتابعي من راي الصحابة وقيل لا بد من صحبة  
السمع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث لا يكون تابعياً والمخضرمون الذين ادركوا  
الجاهلية والاسلام واسلموا ولم يروا النبي عليه السلام من التابعين على الصحيح وقيل  
من الصحابة ويقال للصحابة والتابعين السلف ومن بعد التابعين خلف والمحدث من  
عرف غالب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقيه ونحوه اذ للغالب حكم الكل  
وما نقل السيوطي في التدريب انه من عرف الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي  
والنازل وحفظ مع ذلك متوناً كثيرة وسمع الكتب الستة ومسند احمد بن حنبل  
وسنن البيهقي ومعجم الظهري وضم الى هذا الف جزء من الاجزاء الحديثية وهذا  
اقل درجاته والحافظ فوقه يستلزم ان لا يوجد المحدث اصلاً فيلزم من عدم وجود  
المحدث عدم وجود الحافظ بالطريق الاولى والحافظ من حفظ غالب اصول الحديث  
وفروعه بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كمائة الف حديث وقد يميى<sup>٤</sup> بمعنى المحدث وعند  
البعض الحافظ من احاط علمه بمائة الف حديث والحجة بثلاثمائة الف حديث  
والحاكم من احاط علمه بجميع الاحاديث المروية متناً وسنداً وجرحاً وتعديلاً



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حمداً لمن له البقاء والقدم \* وصلاة على من هو سيد العرب والعجم \* وعلى آله  
وصحبه ارباب المحرم والكرم \* وبعد \* فيقول العبد الممكن الفقير الوجود  
والذات \* قليل الفهم وضعيف الراي في العلوم المعضلات \* المعتصم بمجبل الله  
في كل حين وآن \* محمد المدعو بعبد الباقي الافغان \* تجاوز عن سيئاته البارئ  
بعميم الاحسان \* وافاض عليه وعلى والديه مجال العفو والغفران \* انه كان في  
عزيم قديماً ان اكتب نبذاً قليلة وشيئاً يسيراً في اصطلاح اهل الحديث والاثر \*  
لكن السفر من الوطن \* والابتلاء بطوارق الزمن \* وجوادث الفن \* ما ظهر  
منها وما بطن \* اقعدي عن ذلك \* وعوفي عما هنالك \* ومضى على ذلك مدة  
مديدة \* وفرصة طويلة \* حتي اصبح ذلك العزم هباءً منثوراً \* وصار كأن لم  
يكن شيئاً مذكوراً \* ثم لما من الله علي بالاستقامة اليسيرة بين القرار والفرار \*  
بجلسة غابر السبيل تحت ظل الشجر او الجدار \* في بلدة تدعى يحمص الشام \*  
عمرها الله باحسن ما يكون من النظام \* صرفت عنان القصد الى ما قد كنت  
عزمته \* ووجهت خيل العزم الى ما قد كنت اردته \* فشرعت فيه متمسكاً بعجل  
الله في البداية والنهاية \* معترفاً بقصور الزاد والاستعداد والعناية \* فحررت ذلك  
مع تشنت البال \* بقاية الاستعجال \* ومع اضطراب القلب والاركان \* وبتات  
الامن والامان \* وعوائق وموانع كثيرة \* لانفاس مستعارة عزيزة \* وغموم وهموم  
غفيرة \* ولحاحات عمرية قصيرة \* وافكار وانظار سقيمة \* واشكال واقبسة عقيمة \*  
مقتصرًا على بيان المقاصد والمسائل \* معرضاً عن الاطناب بالتعرض للدلائل \*  
وسميته بالقول الواثق \* في اصول حديث النبي الصادق \* راجياً من الله العفو  
الغفور \* العفو مما وقع مني فيه من الخطب والقصور \* اذ الصواب في كل امر وباب \*  
انما هو من شان من ليس له الا الصواب \* والمرجو من الناظرين فيه ان ينظروا

١١٤٤

صاحب محمد الدين  
al-Alghāmī, Muhammad 'Abd al-Bāqī

# كتاب

al-Qawl al-Wāthiq

القول الواثق

في

أصول حديث النبي الصادق



« تأليف المعتمد بجبل الله الرحمن »

« محمد عبد الباقي »

« الألفاف »

